

## الجمعية العامة



هيئة نزع السلاح  
الجلسة 392

الاثنين 1 نيسان/أبريل 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد جادون ..... (باكستان)

افتتحت الجلسة الساعة 15/10.

تبادل عام للآراء (تابع)

والسيدة جوليا رودريغيس أكوستا ممثلة السفادور، على توليهم مسؤولياتهم الهامة. وأتمنى لهم جميعا كل النجاح. وبصفتي الرئيس المنتهية ولايته للجنة في دورتها لعام 2023، أؤكد لهما دعم كازاخستان الصادق وأشكر جميع الوفود بصدق على تعاونها المستمر منذ بدء الأعمال التحضيرية لهذه الدورة.

كما أعرب عن تقديري للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح السيدة إيزومي ناكاميتسو ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، فضلا عن الأمانة العامة، لا سيما السيد ألكسندر لومايا وزملاؤه، على مساعدتهم المستمرة لجميع الدول الأعضاء، خاصة لرئاسة دورة عام 2023.

إننا نشهد اليوم انقسامات غير مسبوقة، وبالتالي نتطلع إلى الهيئة لاتخاذ تدابير مبتكرة لبناء الثقة وتوفير الضمانات. يظل نزع السلاح النووي العالمي على رأس جدول أعمال السياسة الخارجية لكازاخستان. وفي شباط/فبراير احتفلنا بالذكرى السنوية الثلاثين لانضمامنا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يزال سجلنا الوطني في تنفيذ أحكام هذه المعاهدة لا تشوبه شائبة.

من ناحية أخرى، يساورنا القلق إزاء زيادة التنافس وتصادم خطاب القوى النووية. وفي ذلك السياق، لا يسعنا إلا أن نذكر بيان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أحث الوفود التي لم تدرج أسماءها في القائمة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. لإتاحة المزيد من الوقت خلال هذا الجزء إلى أقصى حد ممكن، أقترح أن نحافظ على ممارسة استخدام قائمة المتكلمين المتجددة، وهي مفتوحة حاليا لجميع الوفود الراغبة في أخذ الكلمة.

أود أيضا أن أذكر جميع الوفود التي أدرجت أسماءها في القائمة بأن تضع في اعتبارها أن القائمة المتجددة تعني أنها ينبغي أن تكون على استعداد للتكلم في أي وقت، وربما حتى قبل الوقت الذي كانت تخطط له أصلا. أود أيضا أن أذكر الوفود بأننا سنتبع الصيغة المعمول بها فيما يتعلق بمدة البيانات: 13 دقيقة للوفود التي تتكلم باسم المجموعات و 8 دقائق للوفود التي تدلي ببيانات بصفتها الوطنية.

السيد سيريميت (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أهني بحرارة رئيس دورة هيئة نزع السلاح لعام 2024، وكذلك أعضاء المكتب المنتخبين ورؤيسي الفريقين العاملين، السيد أكاكي دفالي ممثل جورجيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room A0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الرئيسيين معاً في عاصمتنا في عام 2019 لمناقشة تدابير التعاون المعززة. وأفضت توصياتهم إلى اعتماد إعلان وإنشاء موقع إلكتروني خاص بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ضمن البوابة الإلكترونية الأوسع لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. كما ستُعقد قريباً حلقة عمل ثانية حول المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أواخر أغسطس/آب في أستانا.

كما يعدُّ نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية بواسطة الدبلوماسية الوقائية مسألة أخرى ذات أولوية ملحة.

بنفس القدر فإن من المهم أيضاً تعزيز تدابير التحقق والضمانات التي تتخذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوسيع نطاق عملها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في جميع مجالات النشاط البشري.

كما نواصل تسليط الضوء على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وندعو دول المرفق 2 إلى التصديق على المعاهدة بغية دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ومن المسلم به على نحو متزايد أنه لا يمكن أن يكون الوقف الاختياري للتجارب حلاً نهائياً للمشكلة.

إن من شأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) أن يعزز الأمن الدولي في الوقت الذي نولي فيه اهتماماً أكبر للقضاء على التهديدات النوعية الجديدة التي تتطوّر عليها المعاهدة ومنع وصول الأسلحة النووية إلى الإرهابيين.

نظراً لعدم إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح النووي، ما تزال معاهدة حظر الأسلحة النووية هامة في السعي إلى التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. أشاطر الآخرين تأكيد اقتناعنا الجماعي بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تتعارضان مع بعضهما، بل إنهما متوافقتان وتعززان بعضهما بعضاً.

تواصل كازاخستان، بصفتها الرئيس المعين للاجتماع الثالث للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، العمل بنشاط

الدول الحائزة للأسلحة النووية في اجتماعها المنعقد في كانون الثاني/يناير 2022، إذ جاء فيه: "لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها على الإطلاق" وهي حكمة يجب ألا ننساها أبداً. ولنذكر أيضاً أن لدينا أحكاماً صمدت على مر الزمن في جميع الصكوك الرئيسية لنزع السلاح النووي: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومؤخراً معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تشكل معاً هيكلًا وآلية متينة لنزع السلاح.

بالنظر إلى المشهد الحالي لنزع السلاح، بما يتسم به من توترات جيوسياسية معقدة، ستسعى كازاخستان، بصفتها رئيسة الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026، إلى اتباع نهج متوازن مع إيلاء الاعتبار الكافي للمعاهدة وجميع الركائز الرئيسية الثلاث. كما أشارت مناقشتنا مع الدول الأطراف إلى بعض المهام الرئيسية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي، التي أُلخصها على النحو التالي.

هناك طلب متزايد وملح لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأكبر قدر من الفعالية. وينبغي ألا يكون الفشل المتتالي في التوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار لعامي 2015 و 2022 سبباً لليأس. فهناك العديد من العناصر ذات القيمة الكبيرة في الوثيقتين الختاميتين اللتين يمكنهما حث الدول على العمل معاً. من الضروري أيضاً خفض نبرة الخطاب النووي المتصاعد، وحالة التأهب للأسلحة النووية ومواقفها في العقائد الأمنية والعسكرية. في الوقت نفسه، يجب إعطاء ضمانات أمنية سلبية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع الدول التي ليست لديها أي قدرات عسكرية نووية.

كما يكفل توسيع المناطق الخالية من الأسلحة النووية مزيداً من الأمن للجميع. لذا بادرت كازاخستان منذ خمس سنوات بتقديم مشروع - بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح - لتوحيد جهود الدول التي تشكل مناطق خالية من الأسلحة النووية. واجتمع ممثلو المناطق الخالية من الأسلحة النووية وغيرهم من أصحاب المصلحة

ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. الأهم من ذلك كله، فإن تسخير طاقة المرأة والشباب جزء من مخطط لعالم أفضل والوصول إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الجديدة للسلام.

أخيراً، كانت جائحة مرض فيروس كورونا تذكيراً بأننا لم نتكيف مع مشهد جديد للتهديدات البيولوجية. لذلك السبب، تدعو كازاخستان إلى إنشاء وكالة دولية للأمان البيولوجي. فمن شأن هذه الهيئة أن تعزز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعايير الأمان البيولوجي العالمي. وسيكون لتعاون الوفود ودعمها دوراً فعالاً في تحقيق تلك المبادرة الهامة.

وختاماً، تتكاتف كازاخستان مع الجميع لكي تتوصل الهيئة إلى توصيات فعالة في الوقت المناسب لتجنب المخاطر التي تهدد وجودنا. أتمنى للجميع دورة مثمرة للغاية لهيئة نزع السلاح لعام 2024.

**السيد الحمود (الأردن):** السيد الرئيس، بدايةً أقدم إليكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم لرئاسة أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لهذا العام. كما أقدم بالتهنئة إلى نواب الرئيس ورئيسي مجموعتي العمل المنبثقتين عن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، متمنياً لكم جميعاً التوفيق والسداد في إنجاح أعمال هذه الدورة التي تعقد في ظروف استثنائية.

ومن هنا أسمح لي، السيد الرئيس، أن أؤكد لكم تطلع الأردن للعمل مع الرئاسة صوب تحقيق ما تصبو إليه من أهداف، مؤكداً على أهمية الدور الذي تضطلع به الهيئة في جهود نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

يضم الأردن صوته إلى بياني المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.391)، ويود أن يتقدم بالملاحظات التالية بصفته الوطنية.

يعرب الأردن مجدداً عن قلقه البالغ إزاء استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم فعلي وملحوس في مجال نزع السلاح النووي. ونؤكد على أن تحقيق تقدم فعلي في مجموعة العمل الأولى يجب أن يقع ضمن أبرز أولوياتنا خلال هذه الدورة. فالجمود الذي نشهده في ركيزة نزع السلاح يؤثر سلباً على عمل ومصادقية الهيئة وجدواها في المستقبل.

بغية التنفيذ الكامل للمعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها. وستبذل كازاخستان قصارى جهودها لأجل تحقيق التقارب بين معاهدة حظر التجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، شرعنا في إنشاء صندوق استثماري دولي بما يسمح بتقديم المساعدة والمعالجة للشعوب والأقاليم المتأثرة بالتجارب النووية.

نذكر أيضاً بالتخفيض الكبير للترسانات النووية للولايات المتحدة وروسيا في النصف الثاني من القرن العشرين، وما رافق ذلك من خطوات بناء عديدة لإنهاء الخلاف في العديد من أنحاء العالم. لكن ونظراً للتآكل الحالي للعديد من الإنجازات الأمنية الدولية، ندرك أنه بدون تحقيق التقارب بين هاتين الدولتين النوويتين الرائدتين ربما نتجه نحو استقطابات طويلة الأمد بين الدولتين الرائدتين. كما أن من المهم تكيف عملية نزع السلاح الدولي مع الظروف التاريخية الجديدة. إننا بحاجة إلى استراتيجية جديدة عملية وفعالة لمؤتمر نزع السلاح لكسر الجمود والمضي قدماً في معالجة المسائل الملحة المتعلقة بالحد من التسلح والأمن.

من ناحية أخرى، فإن التحديث السريع للترسانات النووية وإنتاجها يجعلها أكثر فتكاً عند دعمها بالتكنولوجيات الجديدة، وخاصة الذكاء الاصطناعي. لذا يجب أن يسترشد التنامي المتسارع للذكاء الاصطناعي بشكل خاص، بالاعتبارات الأخلاقية لمنع الفوضى والخطر العالمي. وإذ نرحب بالقرار التاريخي 311/78 بشأن الذكاء الاصطناعي، فإن الحاجة الملحة لاعتماد ميثاق عالمي سيوفر السياسات التنظيمية والتخفيفية اللازمة. تحقيقاً لتلك الغاية، يجب علينا التعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة (اليونسكو) ومجلس حقوق الإنسان وجميع أصحاب المصلحة. علاوة على ذلك، ندرك جيداً أن الذكاء الاصطناعي يشكل تهديداً وجودياً عند اقترانه عند اقترانه بالأسلحة النووية جراء الحسابات أو المحفزات الخاطئة. وبالتالي، يجب أن تظل الأسلحة النووية تحت سيطرة البشر وتوجيههم دائماً عوضاً عن الذكاء الاصطناعي.

يقتضي نزع السلاح النووي اتباع نهج مجتمعي شامل بما في ذلك الصناعات العسكرية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والعلمية

بهذه التكنولوجيات وخاصة الذكاء الاصطناعي والأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. بالإضافة إلى التأكيد على تعزيز التعاون الدولي في هذه المجالات وتبادل الخبرات وضرورة وضع أطر قانونية دولية لاستخدام هذه التكنولوجيات في التسلح.

وفي الختام، أجدد تأكيد الأردن دعمه التام لأعمال الهيئة ويتطلع للعمل مع جميع الدول بشكل وثيق خلال رئاستكم لأعمال هذه الدورة.

**السيدة لو (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية):** يتقدم إليكم وفد بلدي بالتهنئة، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونهنئ أيضاً السيد أكاكي دفاي ممثل جورجيا والسيدة جوليا رودريغز أكوستا ممثلة السلفادور على انتخابهما رئيسين للفريق العامل المعني بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والفريق العامل المعني التكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي، على التوالي. وتؤكد لهما سنغافورة دعمنا وتعاوننا الكاملين في تلك العملية. وتؤيد سنغافورة البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل لاو، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/CN.10/PV.391). ونود أن نضيف التعليقات التالية بصفقتنا الوطنية.

تؤكد من جديد على دور هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة للنظر في قضايا نزع السلاح وتقديم توصيات بشأنها. ومما شجعنا بشكل خاص أن الفريق العامل الثاني في الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة المعني بالفضاء الخارجي توصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات الرامية إلى تعزيز التنفيذ العملي لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بهدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونحث جميع الدول الأعضاء على تنفيذ تلك التوصيات. ونرحب بانعقاد دورة السنوات الثلاث الجديدة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة باعتبارها فرصة للدول الأعضاء لمواصلة الحوار الشامل للجميع والبناء، واقتراح توصيات محددة لنزع السلاح. إن اتباع نهج شامل للجميع ومفتوح ومتعدد الأطراف أمر ضروري لمعالجة قضايا

ونشدد هنا على ضرورة الانخراط في حوار شامل ومتوازن لإنجاح دورتنا هذه وخاصة في البند المتعلق بنزع السلاح النووي بهدف التأكيد على التزام الدول النووية بنزع السلاح النووي ووضع جدول زمني محدد لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بذلك وخاصة تلك الالتزامات التي تعهدت الدول النووية بها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونود الإشارة إلى أن نجاح هذه الدورة يعد حاجة وأولية في ظل التوترات الحالية التي يشهدها العالم، وإخفاق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى وثيقة ختامية للمرة الثانية على التوالي. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة دعم الجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز دبلوماسية نزع السلاح مشددين على أهمية البناء على الجهود الإقليمية لتحقيق هذه الغاية المشتركة.

ومن هنا يدعو الأردن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الترحيب بمخرجات مؤتمر إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في دوراته الأولى والثانية والثالثة والرابعة، ودعم جهود دول المنطقة الهادفة إلى الاتفاق على صك قانوني ملزم لدول الإقليم يساهم في إبعاد خطر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل عن المنطقة، الأمر الذي سيعزز السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

كما نجدد في هذا الإطار دعوة إسرائيل للانضمام للمؤتمر من دون أي شروط مسبقة. بالإضافة إلى ضرورة انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتها ونشاطاتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. بالإضافة إلى وقف تهديدات مسؤوليها باستخدام السلاح النووي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. وفي هذا السياق، يدعو الأردن مجموعة العمل الأولى المعنية بنزع السلاح النووي إلى دعم جهود دول المنطقة وحثها على الانخراط بشكل فاعل والمشاركة في أعمال المؤتمر للوصول إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية ومختلف أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وبخصوص التكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي، يؤكد الأردن على ضرورة إجراء تقييم شامل للتحديات والمخاطر المرتبطة

الأسلحة النووية في الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ثمارها في هذا الصدد. كما ندعو الدول خارج نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الانضمام إلى المعاهدة أو إعادة الانضمام إليها من أجل تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ثانياً، يجب أن نضاعف جهودنا من أجل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. ونحن نأسف لقرار الاتحاد الروسي بإلغاء تصديقه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونؤكد على ضرورة امتناع الدول عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع هدف المعاهدة والغرض منها ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ. غير أننا نشعر بالتشجيع إزاء تصديق دولتين عضوين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 2023، ونحث جميع البلدان، ولا سيما دول المرفق 2 المتبقية، على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً، تظل المناطق الخالية من الأسلحة النووية لبنات بناء مفيدة نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وستواصل سنغافورة العمل عن كثب مع شركائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية لحل المسائل العالقة وفقاً لأهداف ومبادئ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ولتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والتصديق عليه بدون تحفظات. يسر سنغافورة أيضاً أن تعلن عزمها على المشاركة في استعراض الأقران بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) مع بالاو والفلبين في أيار/مايو لتحسين تنفيذ ذلك القرار الهام لعدم الانتشار في المنطقة.

ترحب سنغافورة أيضاً بقرار هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة مناقشة توصيات بشأن التفاهات المشتركة المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي، في إطار فريقها العامل الثاني. وهناك اهتمام متزايد في الأمم المتحدة بالمسائل الحدودية من قبيل التكنولوجيات الناشئة. كما يجعل الطابع الشامل لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتكنولوجيات الناشئة منه منبراً مناسباً للدول الأعضاء

نزع السلاح النووي وتأثير التكنولوجيات الناشئة على الأمن الدولي، لا سيما بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود الوطنية لتلك القضايا.

وفي ظل بيئة أمنية دولية يسودها الانقسام والتدهور، تؤكد سنغافورة من جديد التزامنا الكامل بالنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وصولاً إلى الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وينبغي أن نغتتم هذه الفرصة لإجراء حوار حرّ سعياً إلى تحقيق تقارب في الآراء بشأن كيفية مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. وأود أن أقدم بثلاثة اقتراحات حول كيفية اتخاذ خطوات ملموسة قداماً.

أولاً، يجب علينا أن نتمسك ونعزز التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونكرر الإعراب عن خيبة أملنا إزاء فشل مؤتمر الاستعراض العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 2022 في اعتماد وثيقة ختامية - وهي المرة الثانية على التوالي التي يفشل فيها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في القيام بذلك. كما نأسف لعدم إحراز تقدم جوهري في الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام 2023. وكما أشار الأمين العام في إحاطة إلى مجلس الأمن في 18 آذار/مارس، "أدت فيه التوترات الجيوسياسية وانعدام الثقة إلى تصعيد خطر الحرب النووية إلى أعلى مستوياته منذ عقود" (S/PV.9579، ص 2).

ولحماية المكاسب التي حققناها بشق الأنفس في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وتجنب وقوع كارثة نووية، يجب أن نتغلب على الانقسامات وانعدام الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وكذلك فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولذلك فإننا نحث جميع الدول الأعضاء على إبداء إرادة سياسية قوية وبذل جهد جماعي للوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين في إطار زمني محدد ومعقول. ونأمل أن توتي المناقشات في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار

”إزالة الأسلحة الذرية، وجميع الأسلحة الهامة الأخرى التي يمكن تعديلها لتتسبب في دمار شامل، من الترسنات الوطنية“ (قرار الجمعية العامة 1 (د-1)، الفقرة 5 (ج)).

ومنذ ذلك الحين، تم الاتفاق على العديد من الصكوك، بما في ذلك الاتفاقيات والمعاهدات التاريخية والقرارات والتقارير.

ومما يؤسف له أن عالمًا خاليًا من الأسلحة النووية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى القابلة للتكيف مع أسلحة الدمار الشامل لا يزال طموحاً يصعب تحقيقه وبعيد المنال، بل مشكوكاً فيه على نحو متزايد. فالعالم لا يزال يعاني من انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وما زلنا نشهد تنافسات وتوترات متصاعدة متعددة الأقطاب تقترب من ارتفاع النفقات العسكرية وانتشار المناورات العسكرية الخطيرة، والأهم من ذلك كله، تزايد التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

إن وجود الأسلحة النووية في حد ذاته، مقترناً بالتهديدات الدائمة بنشرها، يظل تهديداً وجودياً للسلم والأمن الدوليين، لا سيما بالنظر إلى الأخطار المحدقة ذات الصلة باحتمال حدوث سوء تقدير بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ووصول الأسلحة القابلة للتكيف مع الدمار الشامل جهات فاعلة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية.

عليه، تحث كينيا جميع الدول الأعضاء على إبداء المرونة والتعاون في سياق الأطر المتعددة الأطراف ذات الصلة بهدف التغلب على العوائق السياسية والأمنية في النهوض بأهداف نزع السلاح. لذلك يجب علينا جميعاً أن ندعم هيئة نزع السلاح في الاضطلاع بدورها الحاسم بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة في إطار آلية نزع السلاح لتعزيز العمل عن طريق تقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة.

إن الضمانة المطلقة ضد استخدام الأسلحة النووية تكمن في إزالتها الكاملة. لذا نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التنفيذ الكامل لالتزاماتها وتعهداتها في مجال نزع السلاح بموجب المعاهدات الدولية السارية. كما تحث كينيا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول المظلة النووية على انتهاج مذاهب أمنية تستبعد الأسلحة النووية من خططها الاستراتيجية.

بغية التوصل إلى تفاهات مشتركة تتعلق بهذه التكنولوجيات وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن سنغافورة بلد صغير، إلا أننا شاركنا بفعالية في المناقشات المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة، من قبيل الذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال، شاركت سنغافورة مع هولندا وجمهورية كوريا في استضافة المشاورات الإقليمية للذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري في آسيا في شباط/فبراير 2024. ونأمل أن تسهم الإحاطات وتبادل الآراء في الفريق العامل الثاني في بناء الثقة بين الدول الأعضاء. كما نشدد على ضرورة تجنب تكرار المناقشات والعمليات الحالية في منتديات نزع السلاح الأخرى في نيويورك أو جنيف.

ختاماً، نتطلع سنغافورة إلى التعاون البناء مع الدول الأعضاء الأخرى خلال الأسابيع القليلة المقبلة لمعالجة المسائل الحرجة المتعلقة بالأسلحة النووية والتكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي.

**السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد كينيا البيان الذي أدلى به ممثل أنغولا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية والبيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/CN.10/PV.391).

أهنتكم، سيدي، على توليكم رئاسة الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام 2024 وأؤكد لكم تأييد وفد كينيا.

تؤكد كينيا مجدداً التزامها الطويل الأمد بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية في نهاية المطاف. ونرحب ببندَي جدول الأعمال - ”توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية“ و ”توصيات بشأن التفاهات المشتركة المتصلة بالتكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي“ - اللذين سيكونان محور تركيز الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام 2024. إنهما وثيقتا الصلة بالموضوع بشكل حاسم.

لقد مضى نحو سبعة عقود منذ أن اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء أول قرار لها يدعو إلى



تولي السلفادور أهمية كبيرة على عمل الهيئة ويسرها أن تبدأ السنة الأولى من المداولات في دورة جديدة مدتها ثلاث سنوات. إن هيئة نزع السلاح تضطلع بدور حاسم في مناقشة الجوانب ذات الصلة بنزع السلاح العام والكامل وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وإقرار التوصيات التي تسمح لنا بالتصدي للتحديات الراهنة للأمن الدولي.

ما زال بلدي يدعو باستمرار وفي مختلف المحافل إلى نزع السلاح النووي وتحديد أسلحة الدمار الشامل الأخرى عن طريق الامتنال للالتزامات الدولية وتعزيز نظم عدم الانتشار القائمة، فضلاً عن تحديد الأسلحة والذخائر بوصفها وسائل أساسية لبناء وصون السلام الدائم وتعزيز الأمن الدولي.

ونأسف لعدم تمكن الهيئة في الدورة السابقة من التوصل إلى توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويظل هذا دينا علينا منذ عقود. إن هذا الوضع، إلى جانب عدم التوصل إلى اتفاقات في محافل أخرى، مثل المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يضعف الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار ويقوض مصداقية الأمم المتحدة في التصدي للتحديات المعقدة في عصرنا. وهذا يقتضي تفكيراً عميقاً في الآليات القائمة وما إذا كانت ملائمة لاحتياجاتنا أو ما إذا كان من الضروري زيادة التغييرات.

لكن وعلى الرغم من تلك التحديات، ترحب السلفادور بالدورة الجديدة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها فرصة لإعادة توجيه مسار المعاهدة، مع أن الاحتمالات ما تزال غير مشجعة. ونرى أنه وبدون إحراز تقدم متوازن وموضوعي في الركائز الثلاث للمعاهدة معاً، ستظل الاختلالات في تنفيذها والثغرات في تكاملها قائمة، ما يؤدي حتماً إلى إخفاقات ونكسات في مؤتمرات الاستعراض المقبلة.

وكما قلنا في مناسبات أخرى، فإن هيئة نزع السلاح محفل شامل تتاح فيه الفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتبادل الأفكار مع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وتلك فرصة فريدة

تشدد كينيا، بوصفها بلداً نامياً، على أهمية استمرار احترام الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول في المشاركة في البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بما يتماشى مع المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويبشر استخدام التكنولوجيات الناشئة للأغراض السلمية بالنهوض بالأولويات العالمية ويجب تسخيرها على النحو الأمثل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن تلك التكنولوجيات تتطوي أيضاً على مخاطر على السلم والأمن الدوليين. فعلى سبيل المثال، أدى انتشار منظومات الأسلحة والقدرات التكنولوجية المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والمركبات غير المأهولة، إلى زيادة تعقيد الديناميات الأمنية، مما يستلزم توفير آليات فاعلة للشفافية وبناء الثقة وتخفيف المخاطر.

كما تقتضي معالجة الطابع المزدوج للتكنولوجيات الناشئة نهجاً شاملاً يوازن بين الابتكار والحوكمة المسؤولة والرقابة. في ذلك الصدد، فإن التعاون والحوار الدوليين ضروريان لتعزيز التفاهم المشترك، فضلاً عن تعزيز المعايير ووضع الأطر التنظيمية التي تدعم المعايير الأخلاقية وتكفل التطبيق السلمي للتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، فمن شأن الاستثمارات في مبادرات بناء القدرات والتوعية أن تمكن الدول الأعضاء من تسخير فوائد التكنولوجيات الناشئة مع التخفيف من المخاطر المرتبطة بها. وفي نهاية المطاف، يمكن للمجتمع الدولي - من خلال تعزيز ثقافة الابتكار والتعاون المسؤولين - أن يسخر الإمكانيات التحويلية للتكنولوجيات الناشئة لأجل النهوض بالأهداف المشتركة مع حماية السلام والأمن العالميين.

في الختام، أؤكد لكم، مشاركة وفد بلدي البناءة خلال هذه الدورة لهيئة نزع السلاح. ونأمل أن تتوج مداولاتنا باعتماد مشروع التقريرين بتوصيات عملية المنحى بشأن موضوعيهما في الوقت المناسب ويتوافق الآراء.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (تكلت بالإسبانية):

أتقدم بتهاني وفد بلدي الحارة على انتخابكم لرئاسة أعمال هذه الدورة الجديدة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

يرحب بلدي بالنجاح الذي تحقق في العام الماضي في اعتماد توصيات لتعزيز التطبيق العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، ما يجعل عمل الفريق واعداً في المستقبل. وتتسرف السفادور بقيادة عمل هذا الفريق. ونعرب عن امتناننا للثقة التي أولتنا إياها الدول الأعضاء، وبلدي ملتزم بعمل الفريق كي يتوصل إلى بتوصيات تشمل رؤى الجميع.

تدرك السفادور أيضاً أن التقدم التكنولوجي المتسارع يتطلب تطويراً شاملاً مستمراً خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة. ومن المفهوم أيضاً أن اتساع نطاق الموضوع قد يجعل من الصعب صياغة توصيات موضوعية. لكننا نأمل - من منطلقات تصالحية - أن تعزز هذه السنة الأولى من الجلسات المناقشة وتضع الأساس لصياغة توصيات فعالة.

في ذلك الصدد، تود السفادور أن تسهم ببعض الأفكار التي تمت مناقشتها في محافل أخرى للمنظمة وتعنى بالتكنولوجيات الناشئة. من الضروري أيضاً اعتماد نهج محايد من الناحية التكنولوجية إزاء تلك التكنولوجيات، لا سيما ذات الاستخدام المزدوج منها، مع تسليط الضوء على فوائدها ومخاطرها في سياق الأمن الدولي. علاوة على ذلك، سيسمح تحديد نطاق عمل الفريق العامل الثاني المعني بالتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته أو استخداماته، بالتركيز والتعمق في المناقشات.

تؤكد السفادور مجدداً التزامها بعمل هيئة نزع السلاح وتأمل أن تجمع مداولاتنا عناصر موضوعية للنهوض بهدف نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن صياغة توصيات فعالة بشأن التكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي.

**السيدة لورا سانتوس (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية):** بدايةً، يهنئكم وفد بلدنا، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام 2024.

تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل لاو، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.391).

لمناقشة الإجراءات التي تقربنا من هدف نزع السلاح النووي والتصدي للتحديات التي تبعدنا عن ذلك الهدف التأسيسي للأمم المتحدة.

يلاحظ بلدي مع الشعور بالقلق كيف تؤدي زيادة التوترات الجيوسياسية الحالية إلى شدة المخاطر المتعلقة باستخدام الأسلحة النووية، كما أقرت بذلك سلطة الأمم المتحدة نفسها. وتلك أشد المخاطر منذ نهاية الحرب الباردة. ما تزال السفادور على اقتناع راسخ بأن الطريق الوحيد نحو عالم خال من الأسلحة النووية يتمثل في الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة على نحو شفاف، غير تمييزي، لا رجعة فيه وقابل للتحقق. فتلك ضرورة أخلاقية ومعنوية. كما ندعو في ذلك الصدد الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى التوقيع أو التصديق على هذه المعاهدة التي تكمل معاهدة عدم الانتشار وتعزز الإطار الدولي لنزع السلاح النووي. وستواصل السفادور العمل بحزم لأجل تحقيق هدف إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، نرى أن ذلك التدبير يظل خطوة رئيسية نحو نزع السلاح النووي، ونشجع على تنفيذه في أقرب وقت ممكن في المناطق الجغرافية التي لا توجد فيها تلك المناطق، امتثالاً للالتزامات التي سبق التعهد بها. وفيما يتعلق بتدابير الحد من المخاطر النووية، تعد هذه الإجراءات بالنسبة للسفادور خطوة انتقالية نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي، ولا ينبغي اعتبارها بديلاً عن الالتزام القاطع من جانب الدول الحائزة لتلك الأسلحة بإزالتها، ولا ينبغي أن تضيي الشرعية على حيازتها.

أخيراً، نؤكد مرة أخرى اهتمامنا بالدعوة إلي مذهب بديلة للردع النووي، الذي يعطي شعوراً زائفاً بالأمن ويزيد من مخاطر الانتشار الأفقي، علاوة على عرقلة إحراز التقدم نحو نزع السلاح النووي. ونقر بالصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية، كما نشدد على أن الموارد المخصصة لتحسين الترسانات النووية تتسبب في تحويل الموارد عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يعمق التفاوت بين البلدان.

وفيما يتعلق بعمل الفريق العامل الثاني المعني بالتقاهمات المشتركة المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي،



مواعيد نهائية محددة، فضلاً عن تقديم تقارير عن تنفيذ تلك الالتزامات إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. ويجب أن يتم ذلك بطريقة منظمة تسمح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالمشاركة البناءة في تقاريرها.

ونشاطات رابطة أمم جنوب شرق آسيا تأييدها المستمر للتنفيذ الكامل والفعال للجهود الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 1540 (2004) وخطة الأمين العام لنزع السلاح، لأجل النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين بطريقة ملموسة وشاملة ومتكاملة. يسرنا في ذلك الصدد أن نشاطركم بأن الفلبين وسنغافورة وبالاو، ستجري معاً هذا العام عملية استعراض الأقران بشأن تنفيذ القرار 1540 (2004) بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاعتماده.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة، فإن تطوير وتطبيق التكنولوجيات الناشئة للأغراض السلمية يمكن أن يحقق فوائد كبيرة، بما في ذلك دعم الأولويات المتفق عليها على المستوى المتعدد الأطراف مثل أهداف التنمية المستدامة. ويمكن لهذه التكنولوجيات تعزيز عمليات حفظ السلام، وتحسين نظم الإنذار المبكر، وتيسير المساعدات والمعونة الإنسانية في تسوية النزاعات أو في بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

ومن أجل نشر التكنولوجيات الناشئة بطريقة تضمن السلم والأمن الدوليين، من الضروري كفالة استخدام تلك التكنولوجيات بطرق تحترم المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. وينطوي ذلك على تعزيز البحث والابتكار المسؤول، والالتزام بالقانون الدولي ومعالجة أطر الحوكمة بفعالية.

على الرغم من فوائد التكنولوجيات الناشئة، يمكن أن يكون لها تأثير مدمر من خلال زيادة مخاطر سوء التقدير وسوء الفهم والتصورات الخاطئة. وهذا يؤكد على أهمية أطر الحوكمة الشاملة، والحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي يشارك فيها خبراء من مختلف القطاعات، والتحليل القائم على الأدلة للتخفيف من تلك المخاطر.

وتشعر الفلبين بالقلق إزاء الازدواجية المحتملة في المناقشات الحكومية الدولية بشأن تكنولوجيات محددة تتعلق بالأمن الدولي داخل

حول بند جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، أود أن أسلط الضوء على ما يلي.

لا تزال هيئة نزع السلاح النووي فريدة في نوعها بوصفها المحفل الوحيد الذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقديم توصيات تعنى بتحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. لقد كانت نتيجة الدورة الأخيرة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في إطار الفريق العامل الأول مثبته للأمال، ولكن لا يزال وفد بلدنا يأمل - ما دامت الدول الأعضاء تواصل المشاركة الحقيقية - أن تسهم نتائج مداولات هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بشكل إيجابي في الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاجتماع الثالث للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحيط علماً بالمناقشات الهادفة التي جرت في الدورة الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح. فعلى الرغم من عدم حصولنا على وثيقة ختامية متفق عليها للفريق العامل الأول، نرى أن العديد من المسائل التي درُست في الدورة الأخيرة تظل مفيدة لمناقشتنا في هذه الدورة.

إننا نشاطر شعورنا بالقلق العميق إزاء الخطاب النووي واستمرار تحديث وتحسين قدرات الأسلحة النووية. إن تخفيض مستوى الأسلحة النووية يزيد من إلحاح الجهود الرامية إلى الحد من خطر استخدام هذه الأسلحة. لكننا نؤكد أن الحد من المخاطر النووية ليس سوى طريق مؤدٍ إلى نزع السلاح النووي الكامل وليس بديلاً عنه. فأي اتفاق بشأن الحد من المخاطر يجب أن يقر بأن هذه المخاطر ناشئة عن وجود الأسلحة النووية نفسها، وأن أي جهد للحد منها يجب ألا يضيفي الشرعية على استمرار وجود الأسلحة النووية أو أن يكون بديلاً عن إحراز تقدم ملموس في الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي.

كما نشدد على الحاجة الملحة إلى شفافية الدول الحائزة للأسلحة النووية ومساءلتها فيما يتعلق بالتزاماتها بنزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار بواسطة وضع معايير مرجعية واتخاذ إجراءات ملموسة، قابلة للقياس ومحددة زمنياً بشأن نزع السلاح النووي وفق

لصالح نزع السلاح العالمي الكامل. ولذلك، في الوقت الذي يتزايد فيه التهديد باستخدام الأسلحة النووية أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نتذكر أن استخدام أسلحة الدمار الشامل هذه والتهديد باستخدامها يشكلان جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً خطيراً للقانون الدولي والقانون الإنساني وميثاق الأمم المتحدة.

ويعرب وفد بلدي عن قلقه العميق إزاء تزايد التوترات العالمية والإقليمية، وتحديث الترسانات النووية وانتشار الأسلحة الجديدة والمزعزعة للاستقرار، الاستراتيجية والتقليدية. وفي إطار رؤاستنا المشتركة للفريق العامل غير الرسمي المعني بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإننا ندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى ذلك الصك المتعدد الأطراف، الذي من شأنه أن يتيح لنا التحرك بحزم نحو السلام والأمن الدوليين اللذين نتوق إليهما. وبالمثل، نحث الدول الأطراف في المرفق 2 لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على التصديق على هذا الاتفاق دون تأخير كإجراء لتعزيز الثقة والشفافية في سياق مليء بالتحديات.

وتشجع أوروغواي على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وترحب بعضويتها في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي سبقت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم مكتظ بالسكان. وإدراكاً من أوروغواي لأهمية تنفيذ الركائز الأساسية الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية - فإنها تؤكد من جديد أهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتود أن تعرب عن دعمها للعمل المستقل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن استخدام التكنولوجيات الناشئة وتطويرها في سياق الأمن الدولي لا يوفر فوائد محتملة فحسب، بل يطرح أيضاً تحديات كبيرة، مثل زيادة خطر سوء التقدير، واستخدام الطابعات ثلاثية الأبعاد في انتشار الأسلحة والذخائر أو نمو منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل بدون تحكم بشري، فضلاً عن الاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات.

الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى ضمان إنشاء ولايات واضحة لكل منتدى من منتديات المناقشة في عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة حتى نتمكن من تجنب تداخل المناقشات والمساعدة في منع تكرار جهودنا.

ونرى قيمة تمكين هيئة نزع السلاح من اتباع نهج شامل إزاء التكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي من خلال معالجة التكنولوجيات التي لم تناقش بعد في عمليات حكومية دولية مخصصة. ونرحب أيضاً بالمقترحات والأفكار بشأن أوجه التآزر الممكنة بين مختلف التكنولوجيات، مع ضمان فهم شامل لآثارها على السلم والأمن الدوليين.

ونرحب بالمناقشات بشأن مختلف جوانب التكنولوجيات الناشئة في ميدان السلم والأمن الدوليين لبناء تفاهات مشتركة تيسر العمل الجماعي. ومع ذلك، نظراً لضيق الوقت، فإننا ندرك أننا سنحتاج إلى تبسيط مناقشتنا. وفي هذا الصدد، فإننا نثق في قيادة رئيس هيئة نزع السلاح ورئيسي الفريقين العاملين في مساعدة الدول الأعضاء على توجيه مناقشاتنا والخروج بنتائج مفيدة من هذه الدورة.

والغالبين على استعداد للعمل مع الوفود لضمان أن تتمكن الدورة الموضوعية من الاتفاق على توصيات محددة بشأن البندين المدرجين في جدول أعمالنا.

**السيد يوستاثيو دي لوس سانتوس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):** نود أن نهنئكم، سيدي، وأعضاء مكتب هيئة نزع السلاح الآخرين على انتخابكم. ونتمنى لكم كل النجاح ونؤكد لكم أنه يمكنكم الاعتماد على الدعم الكامل من وفد بلدنا في العمل الذي سنضطلع به خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة.

ونهنئ جورجيا والسلفادور على انتخابهما رئيسين للفريقين العاملين الأول والثاني.

تلتزم أوروغواي، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وتدعم تعددية الأطراف في عملها

وختاماً، نرحب بالموافقة على برنامج العمل وتحديد مواضيع الأفرقة المواضيعية. إن التزام الوفود في هذه الدورة سيكون مهماً لضمان أن يسفر عمل الهيئة عن توصيات تسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

**السيد شاتيل (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** ينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي، على توليك رئاسة الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام 2024. كذلك نهني نواب الرئيس ورؤساء الأفرقة العاملة على انتخابهم. ويؤكد وفد بلدي لكم وللمكتب دعمنا الكامل.

وتؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.391). أود أن أقتاسم معكم موقفنا الوطني.

تدافع بنغلاديش بثبات عن تعددية الأطراف في السعي إلى نزع السلاح العام الكامل. في الحالة الراهنة المعقدة والسريعة التطور تمس الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح. ونذكر أنه لا بديل عن التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة تلك التحديات. إن هدفنا المشترك هو تعزيز فعالية آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح.

ما انفكت بنغلاديش تعرب عن بالغ قلقها إزاء الحالة غير المستقرة لنزع السلاح العالمي وهيكل الأمن الدولي. ونؤكد مجدداً على الحاجة الملحة إلى تنشيط آلية نزع السلاح برمتها، بما في ذلك هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، من أجل تعزيز الاستقرار والأمان في العالم.

ويولي وفدي أهمية كبيرة لعمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة ذات العضوية العالمية في بناء توافق في الآراء بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح العام الكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي. ولئن كنا نقر بالتقدم المحرز في اتخاذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، لا بد لنا من أن نعرب عن خيبة أملنا العميقة إزاء عجز اللجنة عن التوصل

تطرح الأسلحة ذاتية التشغيل تحديات خطيرة من منظور إنساني وقانوني وأمني وأخلاقي. فيدون تحكم بشري كبير، ستهدد تلك المنظومات بتصعيد النزاعات وتقويض المسؤولية والمساءلة اللازمتين في مسألة استخدام القوة. ومع استمرار تطوير تكنولوجيات الأسلحة الجديدة واستخدامها في النزاعات، تصبح الحاجة إلى تنظيم تلك الوسائل الحربية الجديدة، مع مراعاة أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، أمراً لا مفر منه.

يمثل الاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشكلة ملحة تتطلب تعاوناً متزايداً بين الدول وبين القطاعين العام والخاص لحماية سلامة نظمنا الوطنية للأمن السيبراني وتشغيلها وإتاحتها.

ومن أجل التصدي لهذه التهديدات الحقيقية والمحتملة، من الضروري أن نواصل وضع تدابير المساعدة المتبادلة، مع مراعاة القدرات المختلفة لكل بلد في التعامل مع هذه التحديات. وفي ذلك الصدد، وكما أعربنا مراراً وتكراراً على الصعيدين الوطني والإقليمي، نحن بحاجة إلى تعزيز التعاون بجميع أشكاله، بالإضافة إلى تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات، التي هي في حد ذاتها تدابير لبناء الثقة. فلنتذكر أن ليس كل البلدان لديها فرص متساوية للاستفادة من فوائد التكنولوجيا؛ ولذلك فإن من الأولويات أن يلبي بناء القدرات احتياجات جميع الدول، لا سيما البلدان النامية، بهدف سد الفجوة الرقمية والفجوة الجنسانية. في هذا الإطار، يجب النظر في استخدام الذكاء الاصطناعي بهدف تعزيز القدرات البشرية، بغية تحسين نوعية حياة الناس وإضافة قيمة للأنشطة البشرية. يجب أن تخدم الحلول التي توفرها تلك الأداة المصلحة العامة وتضمن شمول الجميع والإنصاف. تدعم أوروغواي استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة شفافة، وتكشف عن الخوارزميات والبيانات المستخدمة، وكذلك الاختبارات وعمليات التحقق التي تم إجراؤها.

أخيراً، يجب علينا أيضاً أن ندافع عن الأخلاقيات في استخدام الذكاء الاصطناعي، وكذلك تطوير أنظمة تحترم حقوق الإنسان وتراعيها في إطار دورة حياة الذكاء الاصطناعي.

ونؤكد من جديد على الحق غير القابل للتصرف لكل دولة من الدول الأعضاء في السعي إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقاً لتدابير السلامة والضمانات والأمن ذات الصلة. ونظل ملتزمين، في سياقنا الوطني، بمواصلة توطيد التعاون الحالي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز قدرتنا على الامتثال لتلك التدابير.

ونعرب عن إحباطنا العميق وقلقنا إزاء حالة الشلل المتطاول في مؤتمر نزع السلاح الذي يشكل الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح. إن انعدام الإرادة السياسية لدى الدول يجسد الجمود المطول في مؤتمر نزع السلاح. ولا بد من معالجة الحالة بعناية وعلى وجه السرعة.

ونحث الدول الأعضاء على تكثيف جهودها نحو تحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بسرعة وانضمام جميع دول العالم إليها، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. بالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

يؤكد المشهد الأمني العالمي السريع التطور، الذي تحفزه سرعة التقدم التكنولوجي، الحاجة إلى اتخاذ تدابير متنوعة لنزع السلاح تتجاوز الأطر التقليدية. وقد أدى التقدم التكنولوجي، خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي ونظم الأسلحة الذاتية التشغيل والتكنولوجيا الحيوية والقدرات السيبرانية، بشكل أساسي إلى إعادة تشكيل ديناميات الأمن العالمي. وفي ضوء ما سبق، نرحب باعتماد الفريق العامل الثاني لبلند جدول الأعمال المتعلق بوضع تفاهات مشتركة تتعلق بالتكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي. ولا بد من إبراز ضرورة الحرص على عدم تكرار الجهود في العمليات الجارية الأخرى التي تجري فيها مناقشات مركزة ومتقدمة.

أخيراً، يحدونا الأمل في أن تسفر هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح تحت قيادتكم القديرة، سيدي، عن النتيجة المرجوة للنهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وننتطلع إلى أن نشارك مشاركة بناءة في المناقشة.

إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين في الدورة السابقة. ويحدونا الأمل في أن نتمكن جماعياً من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عمل الفريقين العاملين خلال هذه الدورة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على إبداء إرادة سياسية ومرونة حقيقتين.

لقد توخت الجمعية العامة في أول قراراتها بناء عالم خال من الأسلحة النووية (القرار 1 (أولاً)). ومن المحزن أن الوعد بنزع السلاح لا يزال يراوغنا. وتظل أجيالنا الحالية والمقبلة تعيش في ظل خوف مستمر من وقوع كارثة نووية. لذلك، يجب أن نتحد ضد حيازة حفنة من الدول للأسلحة النووية على نحو دائم، في تجاهل تام لسلامة البشرية وأمنها.

إن التزام بنغلاديش بنزع السلاح العام الكامل راسخ لا يتزعزع. إنه التزامنا الدستوري ولا يزال مبدأً أساسياً لأهداف سياستنا الخارجية التي تركز على السلام. واسترشاداً بذلك المبدأ، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الضمان النهائي للسلام والأمن الدوليين يكمن في القضاء التام على الأسلحة النووية. ونؤكد مجدداً التزامنا الثابت بأهداف معاهدة حظر الأسلحة النووية التي نفخر بأننا من أوائل الدول الأطراف فيها. ونرحب بدخول المعاهدة حيز النفاذ وباجتماعي الدول الأطراف فيها. ونأمل أن نرى الجميع يعمل على تنفيذها تنفيذاً كاملاً على سبيل الأولوية، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ترى بنغلاديش أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والدعامة الأساسية في السعي إلى نزع السلاح النووي. ونحضر جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها التي قطعناها على أنفسها في المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في المعاهدة بدون تأخير. ونكرر نداءنا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية لتبرهن على عزمها الراسخ على تمكين المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر من التوصل إلى نتيجة مجدية وملموسة ومستدامة بغية زيادة تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار.

سلبية على الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

يؤكد العراق مجددا التزامه ودعمه الثابتين للاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بنزع السلاح كافة، ولا سيما تلك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وضرورة اتخاذ جملة إجراءات جماعية ملموسة تسهم في وضع حد للمخاطر التي يمكن أن ينجم عنها استخدام هذه الأسلحة الفتاكة والوصول إلى عالم سلمي وخالٍ من الأسلحة النووية، ومن أجل صون السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وأهم هذه الخطوات:

أولاً، العمل بجدية من قبل جميع الأطراف على تحقيق عالمية المعاهدات والاتفاقات المعنية بنزع السلاح، ولا سيما المعنية بنزع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، والالتزام الكامل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ التزاماتها التي تعهدت بها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار للأعوام 1995 و 2000 و 2010.

ثانياً، اتخاذ تدابير فعالة لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ من خلال مصادقة الأطراف الثمانية المتبقية في الملحق الثاني من المعاهدة.

ثالثاً، الشروع في مفاوضات للتوصل إلى صك قانوني دولي ملزم وغير تمييزي بشأن ضمانات عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، وبما يستجيب للشواغل الأمنية المشروعة لتلك الدول ويعزز الثقة المتبادلة بينها وبين الدول الحائزة للأسلحة النووية.

رابعاً، البدء في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح للتوصل إلى معاهدة دولية قابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية تشمل المخزون من هذه المواد.

خامساً، البدء بالتفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة شاملة خاصة بالأسلحة النووية تضع جدولاً زمنياً لإزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة وفي إطار منظومة دولية فعالة للتحقق.

**السيد الفتلاوي (العراق):** السيد الرئيس، في البداية، يتقدم وفد العراق بالتهنئة لانتخابكم رئيساً لدورة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام 2024. وإننا على ثقة تامة بأن خبرتكم وكفاءتكم الدبلوماسية ستسهمان في التوصل إلى نتائج إيجابية، معربين لكم ولباقي أعضاء المكتب عن كامل الدعم لإنجاح أعمال هذه الدورة.

كما يتقدم وفد بلدي بالتهنئة لممثلي جورجيا والسلفادور على انتخابهما لرئاسة الفريقين العاملين في هذه الدورة. وإننا على استعداد تام للتعاون البناء معهما لإنجاح أعمالهما.

أتقدم أيضاً بالشكر لسعادة السفير أكان رحمتولين لجهوده خلال الدورة السابقة. وفي هذا السياق، يعرب العراق عن تأييده لبيان مندوب إندونيسيا الذي أدلى به باسم مجموعة حركة بلدان عدم الانحياز وبيان مندوب المملكة العربية السعودية الذي أدلى به باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/CN.10/PV.391).

يشدد وفد العراق مجدداً على أهمية الدور المحوري الذي تضطلع به هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بصفتها المحفل التداولي المتعدد الأطراف المتخصص في مسائل نزع السلاح داخل الأمم المتحدة وضرورة مضاعفة العمل وإبداء المزيد من المرونة والإرادة السياسية، لا سيما في ظل الظروف الأمنية الحالية المعقدة التي تشهدها البيئة الدولية، من أجل التوصل إلى توصيات تلبي شواغل الدول الأعضاء كافة بشأن البنود المعروضة على الهيئة في دورتها التي تبدأ هذا العام وبما يسهم في الوصول إلى عالم ينعم بالأمن والسلام.

إن القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ونعرب عن القلق العميق إزاء استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها وزيادة النفقات العسكرية على الأسلحة النووية، يقابله مواصلة الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع الأسلحة النووية، ضمنها الإخفاق الأخير في اعتماد وثيقة ختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة للمرة الثانية على التوالي، الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسات



الصلة للدول النامية دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، دون محاولة فرض أي مساع لتقييد الصادرات إلى الدول النامية.

في الختام، نؤكد لكم مجددا دعمنا واستعدادنا للتعاون معكم من أجل الوصول إلى توصيات تلبي شواغل الدول الأعضاء كافة.

**السيد ماو (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أقدم بخالص التهاني لكم، سيدي الرئيس، على توليكم منصب رئيس هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في هذه الدورة. ويتعهد وفد بلدي بتقديم دعمنا وتعاوننا الكاملين طوال فترة ولايتكم.

تؤيد كمبوديا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.391).

أود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطنية.

يخيم على عالمنا شبح التهديد الناجم عن أسلحة الدمار الشامل - النووية والكيميائية والبيولوجية - والذي يشكل خطرا جسيما على السلام والأمن الدوليين. وتؤكد العواقب الكارثية التي شهدتها هيروشيما وناكازاكي على الحاجة الملحة إلى التصدي لهذا الخطر، خاصة في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية في الآونة الأخيرة. وبالتالي، يجب أن نتخذ إجراءات حاسمة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتأمين مخزونات الأسلحة الموجودة ببذل جهود متضافرة تركز على التعاون والشفافية وتعددية الأطراف القوية.

تؤدي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دورا محوريا في هذا المسعى. ويكتسي الالتزام العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية بالغة لمنع حدوث سباق تسلح نووي جديد. ونحث جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 على الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون تأخير.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الدبلوماسية أداتنا الأساسية في التصدي لتهديد أسلحة الدمار الشامل. ولا غنى عن الحوار والتفاوض لحل النزاعات وتعزيز الثقة بين الدول. ومن الضروري تعزيز

سادسا، ضرورة إبقاء موضوع نزع السلاح النووي على رأس أولويات المجتمع الدولي وإلى حين بلوغ الغاية النهائية المتمثلة في القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية والحيلولة دون استخدامها أو التهديد باستخدامها في أي ظرف وتحت أي ذريعة.

تعد إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية أحد التدابير المهمة لدعم وتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ويؤكد العراق مجددا تحذيره من النتائج السلبية التي يمكن أن تتمخض عنها مواصلة المماثلة في تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام 1995 على نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وندعو إلى أهمية الإسراع بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً للفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 687 (1991) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وكما ينص عليه المقرر الخاص بالشرق الأوسط لمؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها لعام 1995 والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2010 (NPT/CONF.2010/50) (المجلد الأول)). كما نشدد على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام 1995 (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق) دون انضمام الكيان الإسرائيلي كطرف غير نووي إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإخضاع جميع منشآته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لقرار مجلس الأمن 487 (1981).

فيما يتعلق بالبند الثاني، يرى العراق ضرورة تركيز النقاشات الموضوعية الخاصة بالفريق العامل الثاني على استخدام الذكاء الاصطناعي في سياق الأمن الدولي والتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وعلى الطبيعة المتسارعة والمزدوجة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في سياق الأمن الدولي في ظل عدم وجود صك قانوني ملزم وإطار دولي شامل وتوافقي للتشاور في هذا المجال. ومن هذا المنطلق، يدعو العراق إلى ضرورة التوصل إلى توصيات تفضي إلى تطوير قواعد لضبط استخدامات الذكاء الاصطناعي في سياق الأمن الدولي وتعزيز الإتاحة التامة للتبادل التكنولوجي في التقنيات الناشئة من خلال نقل الخبرات وتقديم التعاون الفني والمساعدة التقنية وبناء القدرات ذات

تلك الألغام في شهر تشرين الثاني/نوفمبر تحت عنوان "مؤتمر قمة سيم ريب - أنغكور من أجل عالم خال من الألغام". ونرحب بجميع الدول الأطراف وغير الأطراف في هذا الحدث المهم.

في الختام، تدعو كمبوديا جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى تعزيز التزامها بالمشاركة في الحوارات المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية ودعمها. وتتسم هذه الجهود بالأهمية البالغة لتحقيق أهدافنا المشتركة في تعزيز السلام والأمن العالميين من أجل الأجيال القادمة.

**السيدة فيشر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):**  
بالنيابة عن الولايات المتحدة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة دورة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام 2024. وكونوا على يقين بأنكم تحظون بكامل دعم وفد الولايات المتحدة. كما أشكر كازاخستان والسفير رحمتولين على قيادتهما للهيئة خلال العام الماضي.

لقد اتخذت الولايات المتحدة خطوات مهمة للنهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على مر السنين، بدءاً من إجراء تخفيضات هائلة في ترسانتنا النووية - تخفيض بنسبة 88 في المائة - إلى إزالة 61,5 طناً مترياً من البلوتونيوم وحوالي 375 طناً مترياً من اليورانيوم عالي التخصيب من المخزونات لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية. وقد نفذنا وفقاً لاختيارنا لإنتاج المواد الانشطارية لأكثر من 30 عاماً. وعلاوة على ذلك، ما فتئنا نعمل بجد لتحديد التكنولوجيات والإجراءات اللازمة للمضي قدماً في اتفاقات نزع السلاح النووي في المستقبل.

وعلى الرغم من تدهور بيئة انعدام الأمن، تسعى الولايات المتحدة إلى العمل مع جميع الدول على اتخاذ تدابير ملموسة للحد من المخاطر وتمكين إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، بما يتسق مع التزاماتنا بالردع الفعال. وندعو روسيا إلى العودة إلى الامتثال الكامل لمعاهدة ستارت الجديدة وتنفيذها، بدلاً من الاستمرار في تعليقها المزعوم للمعاهدة الباطل قانوناً، والعمل مع الولايات المتحدة لوضع إطار عمل جديد لمعاهدة

المعاهدات الدولية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويبرز التزام كمبوديا الثابت بمكافحة أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها في البيانات التالية:

أولاً، تؤيد كمبوديا تأييداً تاماً خطة الأمين العام لنزع السلاح - نزع السلاح لإنقاذ البشرية، ونزع السلاح لإنقاذ الأرواح، ونزع السلاح من أجل الأجيال القادمة - واقتراحه بشأن خطة جديدة للسلام.

ثانياً، تؤيد كمبوديا بقوة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والاجتماع غير الرسمي فيما بين الدورات للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. ونواصل العمل مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على دعم جهودنا بالتوقيع والتصديق على البروتوكول الملحق بالمعاهدة.

ثالثاً، يحظر دستورنا تطوير أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها أو تكديسها. وسننأ أيضاً قوانين لمكافحة تمويل تلك الأسلحة.

رابعاً، لا تزال كمبوديا ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الرغم من الانتكاسات الأخيرة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ونتطلع إلى الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الحادي عشر المقرر عقده في جنيف خلال شهري تموز/يوليه وأب/أغسطس 2024.

خامساً، أحرزت كمبوديا تقدماً تاريخياً بتصديقها على معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام 2021، ورحبت بزيادة عدد الدول المنضمة إلى تلك المعاهدة الحاسمة. ونتطلع إلى الاجتماع الثالث للدول الأطراف الذي سيعقد في مطلع عام 2025. ونرحب بإدراج التكنولوجيات الناشئة في جدول أعمال الفريق العامل الثاني التابع لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح هذا العام، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الدولي. ونتطلع إلى المشاركة في مناقشات موضوعية حول هذه المسألة المهمة مع جميع زملائنا. ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليعلم أن كمبوديا ستنتشر باستضافة المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير

وقد تواصلت الولايات المتحدة مع جمهورية الصين الشعبية بمقترحات للحد من الأسلحة الثنائية واستكشاف تدابير لإدارة المخاطر الاستراتيجية. وقد سعدنا بالاجتماع بشأن هذه المسائل في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وهو أول اجتماع من نوعه منذ سبع سنوات. ومع ذلك، فإن مقاومة جمهورية الصين الشعبية لهذا الحوار الموضوعي والشفافية في بناء قدراتها النووية تثير الشكوك حول نواياها على المدى الطويل.

لحسن الحظ، هناك حل واضح لهذه المشكلة. إذ يمكن لجمهورية الصين الشعبية أن تعمل مع الولايات المتحدة لتحسين تفهمنا المتبادل للعقيدة والمواقف النووية لكلينا ولوضع وتنفيذ تدابير استراتيجية مفيدة للطرفين للحد من المخاطر النووية. وندعو كلاً من روسيا وجمهورية الصين الشعبية إلى الإعلان عن حجم ترسانتيهما النوويتين، تماماً كما فعلت الولايات المتحدة في مناسبات متعددة. الشفافية في مخزوناتها النووية مهمة للوفاء بالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار. كما أنها ضرورية لجهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح كي تعالج جميع أنواع الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية المنشورة وغير المنشورة والاستراتيجية وغير الاستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك، نشهد تصعيداً نووياً متزايداً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران. فبعد خمس سنوات من المماثلة، فشلت إيران في تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتوضيحات التي تقتضيها التزاماتها المتعلقة بالضمانات والضرورية لحل المسائل العالقة بشأن المواد والأنشطة غير المعلنة. وندعو إيران إلى اتخاذ خطوات لبناء الثقة الدولية بدلاً من الاستمرار في تقويض الضمانات الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيراً، أعلن زعيم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كيم جونج أون عن هدفه بامتلاك أقوى ترسانة نووية في العالم، وأعلن عن خطط لتكثيف تطوير كل شيء بدءاً من الأسلحة النووية التعبوية إلى القذائف التسيارية العابرة للقارات إلى الغواصات النووية. لقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية 13 قذيفة تسيارية عابرة للقارات منذ بداية عام 2022، وكلها تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة.

ستارت الجديدة لما بعد عام 2026. لقد سعينا إلى التحاور والبقاء على استعداد للعمل بشكل بناء مع روسيا لتطوير وتعزيز إطار جديد لتحديد الأسلحة بعد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بعد انتهاء المعاهدة في عام 2026.

ولسوء الحظ، فإن رفض الاتحاد الروسي الصريح للحوار مع الولايات المتحدة يعزز قلق المجتمع الدولي من سلوكه المزعزع للاستقرار. على مدى سنوات، قام الرئيس بوتين بتطوير قدرات نووية جديدة وخطيرة، مثل القذائف الانسيابية التي تعمل بالطاقة النووية والتي تطلق إشعاعات، مع تحديث وتكديس القدرات القديمة التي لا تنظمها اتفاقيات تحديد الأسلحة، بما في ذلك القدرات ذات المدى التكتيكي، واتخذ خطوات لنقل أسلحة نووية في بيلاروسيا. في سياق حرب القوات الروسية الوحشية وغير المبررة ضد أوكرانيا، هاجمت بتهور واستولت على محطة زابوريجيا النووية الأوكرانية. وعلاوة على ذلك، وفي سياق تصعيد حربها الوحشية ضد أوكرانيا، انخرطت روسيا بشكل متهور بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية. ويثير هذا الخطاب غير المسؤول مخاطر التصعيد غير المقصود والمتعمد. والولايات المتحدة، من جانبها، مستعدة لمحاورة الاتحاد الروسي دون شروط مسبقة بشأن العمل الحاسم للحد من المخاطر النووية.

بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها روسيا، علينا الآن أيضاً أن نواجه تهديداً جديداً ومتزايداً. والحشد النووي السريع وغير الشفاف لجمهورية الصين الشعبية يضعها على المسار الذي يمكنها من امتلاك أكثر من 1 000 رأس نووي جاهز للتشغيل بحلول عام 2030، العديد منها سيتم نشره في مستويات جاهزية أعلى. ومن المثير للقلق أيضاً أن جمهورية الصين الشعبية هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لم تعلن وفقاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية، وأنها توقفت عن الإبلاغ عن مخزونات البلوتونيوم المدنية في عام 2017. ورفضت جمهورية الصين الشعبية الإعلان عن حجم قواتها النووية ونطاقها أو حتى الاعتراف بحجم قواتها النووية ونطاقها، وكذلك النية الكامنة وراء تعزيزها.

هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على انتخابكم، وتود التأكيد لكم على دعمنا وتعاوننا الكاملين.

يشرف تنزانيا أن تشارك في هذا التجمع في نيسان/أبريل الذي يسعى إلى التفكير بشكل جماعي في الالتزام العالمي بشأن نزع السلاح.

وتؤيد جمهورية تنزانيا المتحدة البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً أنغولا وإندونيسيا باسم مجموعة الدول الأفريقية وحركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.391). ومع ذلك، أود أن أستكمل هذين البيانين بالملاحظات التالية:

إن انتشار الأسلحة النووية يمثل التحدي الأمني الأكثر إلحاحاً الذي يشكل تهديداً عشوائياً لأجيالنا الحالية والمستقبلية، مما يوجب انعدام الثقة والتوتر فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتنزانيا، بوصفها من الدول الموقعة على مختلف المعاهدات، تؤكد من جديد التزامها الكامل بدعم الجهود الدولية لنزع السلاح النووي. ووفد بلدي مقتنع بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الخيار الوحيد للقضاء على الخطر النووي.

ودون مزيد من التأخير، ترحب تنزانيا بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021. إننا نقدر أن عدداً كبيراً من البلدان أطراف في اتفاقات نزع السلاح، لكننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء طوعاً بالتزاماتها، ولا سيما ما تُسمى بالدول الحائزة للأسلحة النووية. إضافة إلى ذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التوافق مع المبادرات الدولية بالانضمام إلى الاتفاقات التالية: المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

يؤيد وفد بلدي استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وتنزانيا مقتنعة بأن اغتنام الدول الأعضاء الفرص في المجال النووي بهدف تيسير التنمية البشرية، بما في ذلك الطاقة النووية، له ما يبرره. في هذا الصدد، تؤيد تنزانيا تأييداً تاماً مبادرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مع منع إساءة استخدام المنشآت النووية.

إننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة في وقت مبكر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والامتثال الكامل لها، والانخراط في الحوار والدبلوماسية. ولا يزال عرضنا للاجتماع مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدون شروط مسبقة قائماً.

من المهم أن نعزز الأمن العالمي وهيكل الأمن العالمي. وقد حان الوقت الآن أيضاً للتصدي للتحديات الأمنية الناشئة. تلتزم الولايات المتحدة بتعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، كما يتضح من الإعلان السياسي بشأن الاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي وخاصية التشغيل الذاتي. هذه مجموعة بارزة موجهة نحو إيجاد حلول من 10 تدابير ملموسة لتوجيه التطوير والاستخدام المسؤول للتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي وخاصية التشغيل الذاتي. كما أيدنا اعتماد التكنولوجيات الناشئة كمحور تركيز الفريق العامل الثاني، الذي يوسع نطاقه ليتجاوز مجرد الذكاء الاصطناعي ليشمل التكنولوجيات الناشئة الأخرى، مع التركيز بشكل مباشر على تحديد تدابير بناء الثقة التي يمكن للدول اتخاذها لتعزيز القدرة على التنبؤ.

وفي خضم كل تلك الجهود، تظل الولايات المتحدة ملتزمة بالنهوض بأهداف قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، والخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمساواة بين الجنسين. إننا ننظر إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات وتمكينهن بكل تنوعهن وأفراد جميع المجتمعات المهمشة بوصف ذلك واجباً أخلاقياً واستراتيجياً. إن التنوع والمساواة واستيعاب الجميع في عملنا تجعلنا أكثر ذكاءً وإبداعاً وابتكاراً - وهو أمر يمكننا الاستفادة منه أكثر في معالجة المشاكل التي نناقشها هنا اليوم.

ستبذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لتعزيز نجاح عملنا. ونتطلع إلى العمل مع الأعضاء في الوقت الذي نسعى فيه إلى تحقيق مهمة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

**السيد موابوكوجو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**

تهنئكم جمهورية تنزانيا المتحدة، السيد الرئيس، وجميع أعضاء مكتب

السيد لاغوريو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين وأتمنى لكم كل النجاح والتوفيق في هذه الدورة الجديدة لهيئة نزع السلاح في عام 2024.

إن المشهد العالمي فيما يتعلق بالأمن الدولي يطرح تحديات قديمة، مثل إزالة الأسلحة النووية ومنع سباق التسلح في الفضاء، غير أنه يطرح كذلك تحديات جديدة، مثل ظهور تكنولوجيات جديدة وما تجلبه للبشرية من فوائد جمّة. إننا نواجه مخاطر جديدة تستدعي اتباع نهج مشترك.

بداية، نعرب مرة أخرى عن قلقنا البالغ إزاء التهديد الذي يشكله وجود الأسلحة النووية واستخدامها والتهديد باستخدامها، وأثرها الإنساني والبيئي. ويؤسفنا أن الخطاب النووي قد بات يُستخدم كثيراً في الوقت الحالي في سياق النزاعات والتوترات على المستوى الدولي بينما يجري زيادة عدد الترسانات النووية وتحديثها.

نؤكد بشكل قاطع أنه يجب عدم استخدام تلك الأسلحة أبداً مرة أخرى في أي ظروف أو من جانب أي جهة فاعلة، وأنه يجب إزالتها. ولكننا لا نرى أن مزايا النهج التدريجي تتعارض مع السعي المتزامن لتحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وذلك من أجل تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل. ولهذا السبب نرى أن من الضروري أن تشارك الدول الحائزة للأسلحة النووية في التفاوض بشأن التدابير التي تؤدي إلى نتائج ملموسة فيما يتعلق بنزع السلاح، وتعزيز نظام التحقق، وتوطيد الإنجازات التي تحققت في مجال عدم الانتشار.

في هذا السياق، نؤكد من جديد على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصلاحياتها الكاملة بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. كما نحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الامتثال الكامل للالتزامات المنصوص عليها فيها. في هذا الصدد، أود أن أبرز ما أسهمت به معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 1967، التي سبقت

وليس تترانيا، وكذلك أفريقيا عموماً، من بين البلدان التي تملك أسلحة نووية أو في سبيلها للحصول عليها. ومع ذلك، فإن أفريقيا ضحية محتملة للحرب النووية. في هذا الصدد، تحمل تترانيا اقتناعاً بأن مصير التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل في أيدي الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي للدول التي هي بصدد الحصول على الأسلحة النووية أو الحائزة لها بالفعل أن تكون في طليعة حملة نزع السلاح النووي. إن وفد بلدي على اقتناع بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ممكنة إذا أنهت الدول النووية ازدواجية معاييرها وعقدت العزم على التخلص من تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، تدعو تترانيا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الالتزام الصادق بالإزالة الكاملة لتلك الأسلحة.

أما فيما يتعلق بالشفافية وسباق التسلح في الفضاء الخارجي، فإن تترانيا على اقتناع بأن لكل إنسان الحق في أن يرث الفضاء الخارجي أو يستخدمه في الأغراض السلمية. ولا توافق تترانيا على الأعمال في الفضاء الخارجي التي لا تعرض الأرض والفضاء الخارجي للخطر فحسب، بل تحرم أيضاً البلدان النامية من الحق في الوصول إلى الفضاء الخارجي واستخدامه. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير لا تمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي فحسب، بل أيضاً الإجراءات التي تهدف إلى تقييد وصول الدول النامية إلى الفضاء الخارجي.

لقد بات واضحاً أن الحربين في أوكرانيا وغزة تشكلان تهديداً خطيراً للبلدان النامية فيما يتعلق بانتشار الأسلحة المتطورة، ولا سيما في أفريقيا. وهناك شعور كبير بالقلق إزاء إمكانية وقوع الأسلحة من البلدان التي مزقتها الحروب في أيدي عتاة المجرمين، وخاصة الإرهابيين في أفريقيا. في هذا الصدد، يدعو وفد بلدي الدول الأعضاء إلى وضع تدابير من شأنها تعزيز القدرة على مكافحة الاتجار بالأسلحة ذات الصلة في أفريقيا.

ختاماً، تذكّر جمهورية تترانيا المتحدة جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بأن الإرادة السياسية القوية والإخلاص والثقة والشفافية أمور بالغة الأهمية في التصدي لمسألة الخطر النووي.



التخصصات لكفالة استخدام هذه التكنولوجيات بشكل أخلاقي وبما يحترم حقوق الإنسان. في هذا الصدد، أذكر بأن بلدي يعمل جنباً إلى جنب مع مجموعة من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز التفاوض على بروتوكول ملزم قانوناً لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر من أجل وضع ضوابط لمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

**السيدة فو (فويت نام) (تكلت بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

تؤيد فويت نام البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كل من إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي (انظر A/CN.10/PV.391).

تعتقد جلستنا هذه في بيئة أمنية معقدة وغير مستقرة نتيجة إطالة أمد النزاعات المسلحة القائمة واستمرار الخلافات والاختلافات في عديد من المناطق والمحافل. وتثير الزيادة المستمرة في الإنفاق العسكري العالمي وتطبيق التكنولوجيات الناشئة في الصناعات العسكرية والحرب مخاوف المجتمع الدولي من المخاطر الجديدة المحتملة.

وإزاء هذه الخلفية، ينبغي وضع مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في صميم مداولتنا في المنتديات والعمليات ذات الصلة بهدف الحفاظ على السلام والأمن لجميع الدول. وفي هذا السياق، تعلق فويت نام أهمية كبيرة على المناقشات المتعددة الأطراف الجارية بشأن تلك المواضيع، بما في ذلك في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونود أن نبدي الملاحظات التالية بصفقتنا الوطنية بما أنّ عام 2024 هو العام الأول من الدورة الجديدة لهيئة نزع السلاح.

أولاً، يتطلب تحقيق التوافق في الآراء بشأن قضايا نزع السلاح إرادة سياسية ومرونة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تشيد فويت نام بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لاعتماد توصيات هيئة نزع السلاح بتوافق الآراء بشأن تعزيز التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي بغية

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في مجال تحقيق السلام والأمن الدوليين والإقليميين. كما نؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ونحث الدول التي لم توقع أو تصدق على هذا الصك بعد على أن تفعل ذلك.

إن التكنولوجيات الناشئة، من قبيل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية، لديها القدرة على الإسهام في تنمية الدول. تعدّ هذه التقنيات بإحداث تحول في إدارة الموارد، وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية. بيد أن التقدم التكنولوجي نفسه الذي يدفع عجلة التنمية يمكن استخدامه في أغراض تتعارض مع السلام والأمن الدوليين.

إن أحد التحديات الرئيسية التي نواجهها هي تهديدات الأمن السيبراني. إذ يمكن للجهات الفاعلة التابعة للدول ولغير الدول أن تستغل أوجه القصور في البنية التحتية الحيوية والنظم المالية وشبكات الاتصالات لشن هجمات سيبرانية مدمرة ومزعزعة للاستقرار. وفي هذا الصدد، من الضروري أن ندرك الطابع العالمي لتلك التهديدات، ومن ثم العمل من خلال تعددية الأطراف وتنمية القدرات على المستوى الوطني لتعزيز الاستجابة للحوادث السيبرانية. وفي هذا السياق، نود أن نُبرز تدابير بناء الثقة التالية:

أولاً، المساعدة التقنية الإقليمية في مجال الأمن السيبراني التي تقدمها منظمة الدول الأمريكية لوضع إطار عمل للأمن السيبراني يحمي البنية التحتية الحيوية ويعزز الممارسات المسؤولة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ثانياً، دليل نقاط الاتصال العالمية الذي سيُنشأ في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تبادل المعلومات بهدف التصدي لمحاولات خرق النظم المعلوماتية.

علاوة على ذلك، تطرح التكنولوجيات الناشئة معضلات أخلاقية وقانونية يصعب حلها. ويثير استحداث الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل أسئلة جدية حول الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا وحدود التدخل البشري. نحن بحاجة إلى وضع أطر تنظيمية قوية وتعزيز الحوار متعدد

وفي مناقشاتنا بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء، ينبغي أن نسعى جاهدين إلى تحقيق التوازن بين المسائل الثلاث المتمثلة في نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وخلال فترة عضوية فييت نام في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة 2021-2023، عملت فييت نام وأعضاء آخرون في المجلس بجدٍ لتعزيز تطبيق التكنولوجيا النووية الموجهة للأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والأمن والأمان النوويين.

ثالثاً، نرحب بإدراج موضوع "التكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي" في برنامج عمل اللجنة. ونتفق مع الرأي القائل بأن التكنولوجيا الجديدة توفر فرصاً غير مسبقة وتحديات معقدة على حد سواء. ويؤيد وفد بلدي إجراء المناقشات المتعددة الأطراف لبناء تفاهات مشتركة بشأن تلك المسألة المهمة، مما يعزز الحوار والشفافية بين الدول، وبالتالي إمكانية التصدي بفعالية للتحديات والمخاطر التي تشكلها تلك التكنولوجيات. ونحن على اقتناع بأن الخطوات التي نتخذها لمواجهة التحديات والتهديدات التي تشكلها التكنولوجيا الناشئة في سياق الأمن الدولي ينبغي ألا تحد من إمكانية استفادة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، من تلك التكنولوجيا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تنفيذاً فعالاً.

في الختام، يعرب وفد بلدي على استعدادنا للمشاركة على نحو فعال وبناءً مع جميع الدول الأعضاء في مداولات اللجنة هذا العام وطوال هذه الدورة.

**السيد إدمانير (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهنئكم، سيدي، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين ورؤساء الأفرقة العاملة، على انتخابكم. يمكنكم الاعتماد على دعمنا الكامل. ونود أيضاً أن نشكر الممثل الدائم لكازاخستان على رئاسته والجهود المهمة التي بذلها لتوجيهنا نحو التوصل إلى اتفاق بشأن الفريق العامل الثاني.

تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/CN.10/PV.391) وتود أن تبدي الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وحرّى بنا أن نحافظ على هذا الزخم لمواصلة مساعيها نحو التوصل إلى تفاهات مشتركة بشأن مسائل نزع السلاح الأخرى، مع الحرص على كفاءة الدور الأساسي لهيئة نزع السلاح بوصفها المنتدى التداولي المتخصص في مجال نزع السلاح الذي عهد به إليها المجتمع الدولي.

ثانياً، ينبغي إعطاء أولوية قصوى في جهود نزع السلاح لهدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل نحو إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة مواصلة تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال النهوض بالعمل في جميع الركائز الثلاثة للمعاهدة بطريقة شاملة ومتوازنة، لا سيما الشق المتعلق بنزع السلاح. ونرحب بعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة بنجاح في فيينا العام الماضي، ونتطلع إلى عقد الدورة الثانية هذا العام في جنيف.

بعد أن شهدنا العواقب الكارثية للأسلحة النووية على صحة الإنسان وسُبل العيش والبيئة، يشجع وفد بلدي الدول الأخرى على التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها بأسرع ما يمكن، ويتطلع إلى الاجتماع الثالث للدول الأطراف في المعاهدة الذي سيعقد في العام المقبل. وستعزز عمليات إقليمية تلك الجهود العالمية المبذولة في مجال نزع السلاح النووي وتكملها، بما في ذلك بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة.

اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء في العام الماضي القرار الذي يصدر كل سنتين (القرار 12/77) بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وقد أظهر ذلك أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤيد بالإجماع التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالحفاظ على تلك المنطقة بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتغتتم فييت نام هذه الفرصة لترحب بأي دولة حائزة للأسلحة النووية ترغب في التوقيع والتصديق على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا من دون تحفظات.

لملوسة يمكن أن تتخذها الدول لتعزيز نظام نزع السلاح ومنع الانتشار العالمي المتداعي الذي يحتاج إلى كل الدعم الممكن.

يتقدم التطور التكنولوجي بوتيرة سريعة، مما يثير تساؤلات عميقة من منظور قانوني وأخلاقي وإنساني وأمني. ومن الضروري أن نكفل امتثال التكنولوجيا الناشئة للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، وكذلك أن نأخذ الاعتبارات الأخلاقية في الحسبان. نرحب بتمكننا من التوصل إلى اتفاق بشأن بند جدول أعمال الفريق العامل الثاني ونتطلع إلى المشاركة بصورة بناءة أثناء سير المناقشات. وعلى نحو ما أكد عديد من الوفود التي سبقتني، يجب تجنب ازدواجية المناقشات الجارية في منتديات أخرى.

نعلم أن النظام الدولي القائم على القواعد هو درعنا الواقي الوحيد في مواجهة عالم تصنع فيه القوة الحق وتحكمه النزعة الانفرادية بدلاً من تعددية الأطراف. النمسا مؤيد قوي للنظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. إنه في الواقع جزء من تكوين النمسا وبهذه الروح سنشارك في عمل اللجنة.

**السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** بادی ذي بدء يهنئكم وفد بلدي، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم ويعرب عن دعم كوت ديفوار واستعدادها للمشاركة البناءة في عملنا في الدورة الموضوعية لعام 2024.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير وفد بلدي الكامل للسفير آكان رحمتولين، ممثل كازاخستان، على إدارته المثالية للدورة السابقة وللعملية التحضيرية لهذه الدورة.

تؤيد كوت ديفوار البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.391)، وستضيف الملاحظات التالية بصفته الوطنية:

إن من بين أولويات الحكومة الإفوارية لهذا العام إنشاء لجنة وطنية معنية بحظر الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية والمتفجرات والمواد المتفجرة. وسيتيح لنا ذلك حشد مواردنا من أجل

نجتمع في وقت يشهد أزمة غير مسبوقة، مما يشكل تحدياً للأسس ذاتها التي يقوم عليها تعاوننا الدولي - وقت تتصاعد فيه التوترات الجيوسياسية ويزداد انعدام الثقة، وقت تتأجج فيه سباقات تسلح، بدءاً من الأسلحة النووية وصولاً إلى التكنولوجيا الجديدة، وقت لا تقي فيه العديد من المؤسسات المتعددة الأطراف بولاياتها التي أنشئت لتعزيز السلام والأمن. وينبغي ألا تشكل هذه الأوقات ذريعة لوضع العراقيل أو اتخاذ إجراءات انفرادية، بل يجب أن تؤكد ضرورة تعددية الأطراف.

إن نزع السلاح النووي ليس هدفاً بعيداً في المستقبل، بل هو أولوية عاجلة يجب أن نتعامل معها نحن، المجتمع الدولي بأسره. هناك حاجة ماسة إلى تغيير عاجل في منظومة المفاهيم في عالم لا تزال الأسلحة النووية تشكل فيه تهديداً وجودياً لنا جميعاً. إن المخاطر والآثار الكارثية الواقعة على الإنسان والبيئة غير مقبولة. إن تهديدات روسيا النووية الضمنية، ولكن التي لا لبس فيها، في حربها العدوانية غير القانونية ضد جارتها أوكرانيا، قد تحدت المحرمات النووية بشكل كبير. وندين إدانة قاطعة هذا الانتهاك الواضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من جانب عضو دائم في مجلس الأمن ودولة وديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبالتعاون مع الأغلبية العالمية الواضحة، قمنا بدورنا في سبيل تعزيز عملية نزع السلاح النووي على النحو المطلوب بموجب معاهدة عدم الانتشار عندما اعتمدنا معاهدة حظر الأسلحة النووية. واستناداً إلى الحقائق والأدلة المتعلقة بالعواقب الإنسانية الكارثية والمخاطر الأصلية للأسلحة النووية، نضع الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البشر محوراً لمداولاتنا، بدلاً من الاعتماد على نظرية الردع النووي الهشة التي لم تثبت جدواها. لا يمكننا ببساطة أن نعرف ما إذا كان الردع النووي سيكون ناجعاً في جميع الحالات، لكننا نعلم يقيناً أنه قد يفشل، وإذا فشل فإن العواقب الإنسانية والبيئية المعقدة والكارثية للأسلحة النووية لا تعرف حدوداً وستطالنا جميعاً. وفي هذه اللحظة التي تزداد فيها المخاطر النووية أكثر مما شهدته عقود مضت، ندعو جميع الدول إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها. إنها خطوة

لا يزال من الأهمية بمكان منع الجهات غير التابعة لدول من حيازة الأسلحة النووية من خلال التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وقرار مجلس الأمن 1540 (2004). علاوة على ذلك، من المناسب أيضاً تعزيز نظام نزع السلاح النووي من خلال دعم المفاوضات بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في تصنيع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية.

يجب أن يشمل المحور الثاني جهوداً تبذلها الدول الحائزة لتلك الأسلحة للبحث عن سبل تحد من الخطر النووي وذلك إضافة إلى نزع السلاح النووي ودون أن يكون ذلك بديلاً عنه. ومن المناسب العمل في هذا السياق على تخفيف حدة التوترات لإزالة خطر نشوب نزاع نووي وذلك بإعطاء الأولوية للإجراءات الوقائية ومعالجة الحوادث والأزمات. ومما سيسهم بصفة خاصة في تحقيق ذلك التمسك بحجية البيان المشترك الصادر في كانون الثاني/يناير 2022 عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الذي تعهدت فيه بتجنب شن أي حرب نووية وبدء سباق تسلح نووي واعترفت بأنه لا يمكن الانتصار في أي نزاع نووي ويجب عدم خوضه. كما أن من الضروري أيضاً تنفيذ وترسيخ الأطر الاستراتيجية الثنائية والمتعددة الأطراف للحد من المخاطر، وكذلك تدابير تبادل المعلومات وبناء الثقة وتعزيز الشفافية.

ما فتئت التكنولوجيات الناشئة، من قبيل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية والتكنولوجيا الحيوية وأنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، تتطور تطوراً سريعاً وتوفر فرصاً لا يمكن إنكارها في مجال التقدم العلمي والاجتماعي والاقتصادي. كما أنها تتطوي على تبعات أمنية وأخلاقية تتعلق باحتمال استخدامها في الأغراض العسكرية وكذلك إمكانية إساءة جهات خبيثة من غير الدول استخدامها في أغراض أخرى لها.

تهتم كوت ديفوار اهتماماً حقيقياً بالتطورات في ذلك المجال على نحو ما يتضح من مشاركتها في تقديم القرار 311/78 المتخذ مؤخراً بشأن الذكاء الاصطناعي، وترحب بإدراج ذلك الموضوع في جدول أعمال مناقشاتنا من أجل التفكير بعمق في تلك المسائل. وترى

تحسين تنفيذ السياسة الإفوارية في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. يتسق هذا الإجراء تماماً مع التزام كوت ديفوار بمناهضة وجود تلك الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية، في سياق دولي يتسم بتصاعد التوترات الجيوسياسية المقلقة والتهديد بالواجهة النووية. لذلك فإن منع ذلك السيناريو مهمة عاجلة ينبغي أن توجه مداولات هذه الهيئة، خاصة وأن دورة السنوات الثلاثة الأخيرة لم تهئ للتوصل إلى توافق في الآراء حول هذه المسألة.

ومن وجهة نظر وفد بلدي، هناك محوران للجهود ينبغي استكشافهما لتحقيق هذا الهدف.

المحور الأول هو الرغبة الحازمة في الامتثال الصارم للصكوك القانونية الدولية والإقليمية المتعلقة بتحديد الأسلحة النووية وحظرها. وينطوي ذلك على الامتثال لجميع الالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حجر الزاوية في هيكل عدم الانتشار، من أجل كفالة تطبيقها بفعالية، ولا سيما فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وتقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

ويشكل الترويج النشط لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جانباً آخر من هذا المحور. ويتعين القيام بذلك مع الدول التي لم تنضم إليها بعد، والأهم من ذلك، مع الدول المدرجة في المرفق 2 والتي يتوقف عليها دخول المعاهدة حيز النفاذ. وإلى حين حلول هذا الموعد النهائي، من الضروري الالتزام بالوقف الاختياري للتجارب النووية.

وإحدى المهام الأساسية أيضاً هي تعزيز حجية القاعدة التي تحظر الأسلحة النووية، مما سيُجَلِّل بإزالتها نهائياً. وينبغي توظيفها في التشجيع على تحقيق عالمية معاهدة حظر الأسلحة النووية والتنفيذ الصارم لخطة عمل فيينا الصادرة في حزيران/يونيه 2022 وإعلان نيويورك الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2023. ومن المهم أيضاً تنفيذ الالتزامات الإقليمية الرامية إلى كبح انتشار الأسلحة النووية ودعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

الأمن. إن استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المضي قدماً في برامجها غير المشروعة لتطوير الأسلحة النووية والقذائف يشكل تهديداً مستمراً ومتزايداً للسلام والاستقرار الدوليين. ونشعر بخيبة أمل عميقة إزاء استخدام روسيا لحق النقض في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9591) لتمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) وتأثير ذلك على قدرة الدول الأعضاء على مساءلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. تواصل إيران تصعيد أنشطتها النووية وتطوير برامجها الصاروخية.

ولا تزال أستراليا تشعر بقلق عميق إزاء خطاب روسيا النووي غير المسؤول وغير المقبول في سياق غزوها غير القانوني وغير الأخلاقي لأوكرانيا. إننا ندين قرار روسيا بإلغاء تصديقها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعليق مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة. وفي مواجهة هذه التحديات الكبيرة، نحتاج إلى نجاح النظام المتعدد الأطراف الآن أكثر من أي وقت مضى. إن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة جزء مهم من هذا النظام. لقد عملنا جميعاً بجد للتوصل إلى نتائج توافقية بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في مجال الفضاء والأسلحة التقليدية على مدار الدورتين الماضيتين. يجب أن نبني على هذا الزخم في هذه الدورة. وهذه فرصة لتقديم توصيات مركزة وبناءة بشأن المسائل النووية في مرحلة حرجية، قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2026. ولتحقيق ذلك، يجب علينا تجنب إعادة صياغة الاختلافات البالية وتركيز مناقشتنا على مجالات التقارب المحتملة المتميزة. وكان من دواعي سرور أستراليا أن ترى مناقشة إيجابية بشأن الشفافية في سياق عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل في إجراء حوار بناء بشأن هذه المسألة في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

يوفر الحد من المخاطر النووية مجالاً محتملاً آخر لتوافق الآراء. وتعتقد أستراليا اعتقاداً راسخاً أن الحد من المخاطر النووية ليس بديلاً

أنه يقع على عاتقنا مسؤولية كفالة أن تكون هذه التكنولوجيا الناشئة آمنة ومأمونة وأن تسهم في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين. ومن هذا المنظور، يجب علينا أن نعمل بفاعلية لكفالة أن يكون استحداث هذه التكنولوجيا ونشرها واستخدامها متوافقاً مع القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. كما أن من المناسب الوقوف على التدابير التي تعزز استخدامها في الأغراض العسكرية على نحو مسؤول وأخلاقي، وكذلك الجبولة دون إساءة استخدامها من جانب الأفراد والجماعات ذوي النوايا الخبيثة.

وختاماً، تؤكد كوت ديفوار مجدداً التزامها بحماية أمننا الجماعي وتوطيده، فضلاً عن تعاونها مع الوفود الأخرى في العمل المثمر خلال الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح.

**السيدة براينت (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بشكركم، سيدي، على توليكم منصب الرئيس. وبعد ترؤسنا للسنة الأولى من الدورة السابقة لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في عام 2018، فإننا نعي جيداً المهمة التي تنتظركم ونؤكد لكم دعمنا الكامل.

إن أستراليا ملتزمة التزاماً ثابتاً بإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وربما تكون التحديات التي تواجه تحقيق هذا الهدف أكبر من أي وقت مضى، ولكن ذلك يجب أن يدفعنا أيضاً إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وكما أخبر الأمين العام غوتيريش مجلس الأمن في مارس/آذار، اليوم نجتمع في وقت "أدت فيه التوترات الجيوسياسية وانعدام الثقة إلى تصعيد خطر الحرب النووية إلى أعلى مستوياته منذ عقود." (S/PV.9579، ص 2). إذ نشهد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، تعزيزات عسكرية غير مسبقة، مع انعدام الشفافية والاطمئنان الاستراتيجي. أما على الصعيد العالمي، فلا يزال انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً لا يمكننا تجاهله.

إذ يتم تقييض النظام الدولي لنزع السلاح بشكل صارخ من جانب عدد قليل من البلدان، بما في ذلك الأعضاء الدائمين في مجلس



ستتجنب هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تكرار أو تقويض الجهود المبذولة منذ فترة طويلة في الأمم المتحدة وخارجها، وستعزز الثقة فيما بين الدول.

تتطلب البيئة الأمنية الصعبة إحراز تقدم في جميع هذه المسائل. ولدى قيامنا بذلك، يجب أن نعترف بقيمة إدراج وجهات نظر متنوعة والعمل بشكل تعاوني لإقامة جسور التواصل. تحت أستراليا جميع الوفود على التركيز على أهدافنا ومصالحنا المشتركة. إذ لم نشهد قط وقتاً أكثر أهمية من الوقت الحالي بالنسبة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لتحقيق نتيجة إيجابية.

**السيد أحمد (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد مصر البيانات التي ألقيت بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.391).

نهني سعادتك على انتخابكم لرئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، كما نهني أعضاء مكتبكم ورؤيسي الفريقين العاملين. ونؤكد لكم دعم مصر الكامل لمساعدكم في هذا المجال.

وفي نفس الصدد، نعرب عن امتناننا العميق للسفير آكان رحمتولين، الممثل الدائم لكازاخستان والرئيس السابق للهيئة، وفريقه على كل العمل المتميز الذي قاموا به حتى آخر يوم من فترة ولايتهم.

إن استعداد الدول الأعضاء ورغبتها في التوصل إلى اتفاق بشأن رئاسة الهيئة ومكتبها وجدول أعمالها هو بمثابة تأكيد بالدور الفريد لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية الوحيدة للأمم المتحدة المعنية بمسائل نزع السلاح ذات العضوية العالمية، والتي تتمتع بالقدرة على إجراء مداورات متعمقة وتقديم توصيات دعماً لتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ويعلق هذا الوفد أهمية على عمل الهيئة ويدعم وجود آلية نشطة وقوية للأمم المتحدة متعددة الأطراف لنزع السلاح بشكل عام.

وتعتقد مصر أن لدى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة إمكانات أكبر مما تم استغلاله أو يجري استغلاله بالفعل. وفي حين

عن إحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي. ومع ذلك، هناك تداخل كبير بين الخطوات المتخذة للحد من المخاطر وتلك المتخذة من أجل نزع السلاح النووي من خلال تفهم أفضل للعقائد، وزيادة الشفافية وبناء الثقة. ويتيح حضور جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذا المنتدى الفرصة لإجراء مناقشة شاملة بشأن هذه المسائل.

فيما يتعلق بالبند الثاني من جدول أعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هذا العام، تترك أستراليا الأهمية الحيوية لضمان الاستخدام المسؤول للتقنيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في السياقات المدنية والعسكرية. يجب أن تسير الجهود المبذولة للاستفادة من الطاقات الكامنة الكبيرة للتقنيات الناشئة جنباً إلى جنب مع الجهود المبذولة لمعالجة المخاطر المحتملة.

شهد العام الماضي تقدماً سياسياً في الأمم المتحدة وأماكن أخرى. إننا نركز الآن على تنسيق الجهود لتنفيذ تلك الالتزامات بشأن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي. ويشمل ذلك التزامنا بالدعوة إلى العمل الصادرة عن قمة تسخير الذكاء الاصطناعي المسؤول في المجال العسكري والإعلان السياسي بشأن الاستخدام العسكري المسؤول للذكاء الاصطناعي وخاصة التشغيل الذاتي، وتوقيعنا على إعلان بلتشي بشأن الذكاء الاصطناعي الحدودي. كما شاركت أستراليا في تقديم أول قرار للجمعية العامة بشأن الذكاء الاصطناعي (القرار 311/78).

ونتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن موضوع التكنولوجيات الناشئة في سياق ولاية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونرى فائدة في بناء تفاهات مشتركة حول التخفيف من مخاطر التكنولوجيات الناشئة وتعظيم فوائدها، بما في ذلك ما تم التعبير عنه في منتديات الأمن الدولي الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

هناك العديد من العمليات الكثيرة والمتزايدة التي تتناول التكنولوجيات الناشئة. ومن الضروري أن تساهم هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في تلك المناقشات. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تسعى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة إلى زيادة الشفافية والوعي بالتكنولوجيات الناشئة. ومن خلال التركيز على هذا الجانب،

والثانية هي الاختتام الناجح للمؤتمر الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام 2026 بعد فشلين متتاليين. إن إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح النووي أمر ضروري لتحقيق هذا الهدف والحفاظ على أهمية ومصداقية المعاهدة والنظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ككل. يعد التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي من جهة، وعدم الانتشار النووي من جهة أخرى، أمرين حاسمين ومتعاضدين.

وفي غضون ذلك، من المهم في نفس الوقت، نكر التأكيد على الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، بما في ذلك الحق السيادي في تطوير دورة وطنية كاملة للوقود النووي للأغراض السلمية، بدون تمييز.

ثالثاً، إن المناقشات التي بدأتها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتعزيز عملية الاستعراض في الصيف الماضي في الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة، من خلال معايير وإجراءات بشأن نزع السلاح النووي مع مواعيد نهائية محددة والإبلاغ عن تنفيذها، تتيح فرصة سانحة.

رابعاً، ريثما يتم القضاء على الأسلحة النووية، يجب أن نبرم صكوكاً عالمية غير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانوناً لإعطاء جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف، بالإضافة إلى التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بسياسة عدم المبادأة باستخدامها.

خامساً، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملاً بالعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك وفقاً لقرار الشرق الأوسط (Part I) (NPT/CONF.1995/32)، المرفق الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995 وخارطة الطريق لعام 2010. وينبغي أن تدعم

أننا نرحب بالاتفاق على توصيات الفريق العامل الثاني بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي في عام 2023، فإننا نأسف بشدة للفشل المستمر في التوصل إلى نتائج مجدية وموضوعية في الفريق العامل الأول المعني بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ويعد التقدم المتساوي والمتوازن في الفريقين العاملين شرطاً أساسياً لنجاح هذه الهيئة. تظل الأولوية العليا التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية هي الإطار المرجعي للاسترشاد بها وقياس التقدم المحرز. وسيطلب ذلك مشاركة بناءة من جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إذ إننا نمر في وقت نحتاج فيه إلى إحراز تقدم كبير والالتزام ثابت بنزع السلاح النووي أكثر من أي وقت مضى. إن عالم تتدهور فيه البيئات الأمنية، وتزايد التنافس والاستقطاب بين الدول العظمى، والتوسع الكمي والنوعي المستمر للترسانات النووية، والعقائد العسكرية والأمنية التي تعزز حالة استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها وتستند إلى الردع والاستقرار الاستراتيجي، هي وصفة لعواقب كارثية محتملة.

وتمثل العواقب الإنسانية والبيئية المروعة المترتبة على استخدام الأسلحة النووية كابوساً لا يمكن التعايش معه ويجب أن ينتهي. إن الضمان الوحيد السليم والفعال ضد استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقي بالتزاماتها وتعهداتها بشأن نزع السلاح النووي، بما في ذلك بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونكرر الدعوة إلى البدء العاجل في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل الإبرام المبكر لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية. لا يمكن قبول أي تدبير لبناء الثقة أو الحد من المخاطر كبديل عن نزع السلاح النووي.

وعشية انطلاق أعمال الفريق العامل الأول، ندعو الدول الأعضاء إلى الاتفاق على التوصيات وإحراز تقدم كبير بشأن النقاط التالية.

الأولى هي نزع السلاح النووي بصورة عاجلة وملموسة ومحددة زمنياً بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

الاصطناعي، من المهم تجنب التجزؤ المحتمل وأن تُجري المساعي والمداولات ذات الصلة تحت رعاية الأمم المتحدة كونها المنبر الأكثر شمولاً وإنصافاً وفعالية لوضع قواعد دولية في ذلك المجال.

أخيراً، وفي ضوء الدور المحوري للتعاون والمساعدة الدوليين، لا سيما من خلال بناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي، ولمعالجة الثغرات التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية، من الأهمية بمكان دعم قدرات الدول في ذلك المجال، بما في ذلك من خلال مشاركة التكنولوجيات ذات الصلة وتجنب أي محاولات لفرض قيود على نقل هذه التكنولوجيات إلى البلدان النامية.

**السيد محمود (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** يهنئكم وفد نيجيريا، سيدي، وفريقكم المقتدر على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في هذه الدورة الموضوعية. كما نهنئ نواب الرئيس، وممثل نيجيريا أحدهم، ورئيسي الفريقين العاملين الأول والثاني. ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين. ولا يساورنا شك في أن عملنا سيستفيد استفادة هائلة من خبرتكم الواسعة والتزامكم.

تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، وممثل أنغولا، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.391)، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن التوتر الجيوسياسي الحالي يبعث على القلق الشديد، ويبدو أن الثقة في التعددية قد فقدت تماماً. وتعكس آلية نزع السلاح عجزاً في الثقة وتتأثر سلباً وتعاني من العجز بسبب ذلك. وهناك ضرورة ملحة لإعادة تقويم آلية نزع السلاح وتنشيطها لتمكينها من تنفيذ ولايتها، وإعادة بناء الثقة شرطاً ضرورياً لها.

ويدعو وفد بلدي إلى إجراء مداولات بناءة وتعزيز التعاون والإرادة السياسية الإيجابية والمرونة من جميع الدول الأعضاء. وندأونا موجه بشكل خاص إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية ونحن نبدأ هذه الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من أجل تحقيق تقدم قوي

التوصيات تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع أنشطتها ومنشأتها النووية لاتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن التهديدات النووية التي وجهها وزير إسرائيلي ضد المدنيين في غزة في تشرين الأول/أكتوبر أعادت التأكيد على إلحاحية تلك المسألة.

سادساً، تأييد إحراز مزيد من التقدم في المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملاً بالقرار 546/73، نحو وضع صك ملزم قانوناً لإنشاء المنطقة المنشودة. وبعد أربع جلسات ثرية من الناحية الموضوعية، فإن جميع أعضاء المؤتمر والمراقبين المدعوين مدعوون للمشاركة والانخراط بشكل بناء وبحسن نية، إن لم يفعلوا ذلك أصلاً.

وفيما يتعلق بموضوع الفريق العامل الثاني، بشأن التوصيات المتعلقة بالتفاهم المشترك فيما يتصل بالتكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي، نود أن نبرز ما يلي.

أولاً، انضمنا إلى توافق الآراء بشأن إسناد ذلك الموضوع إلى الفريق العامل الثاني على أساس إيلاء اهتمام خاص في مداولات الفريق لاستخدام الذكاء الاصطناعي في سياق الأمن الدولي، بما في ذلك منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

ثانياً، من المهم التعامل ليس فقط مع المخاطر والتهديدات التي يشكلها استخدام الذكاء الاصطناعي في سياق الأمن الدولي، بل أيضاً مع الفرص التي يمكن أن يوفرها، مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة المتطورة لهذه التكنولوجيات.

ثالثاً، يمكن لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً حاسماً في المضي قدماً في المناقشات حول المبادئ والقواعد ذات الصلة، وتقديم توصيات واقعية بشأن الخطوات التالية، بما في ذلك بشأن نهج ذي مستويين يحظر الأسلحة الكاملة التشغيل الذاتي وتنظيم الاستخدامات الأخرى للتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي.

رابعاً، بينما نحيط علماً بالمساهمات المحتملة للمبادرات الإقليمية والأقاليمية بشأن وضع مبادئ توجيهية وقواعد بشأن أمن الذكاء

على العمل بجدية أكبر من أجل تحقيق نزع السلاح النووي. لذلك، نشدد على أهمية الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام 1995 و 2000 و 2010.

إن الأسلحة النووية تمثل تهديداً وجودياً خطيراً للبشرية. ولذلك، تشدد نيجيريا على أهمية القرار 34/70 بوصفه جزءاً لا يتجزأ من جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويدرك وفدي العواقب الإنسانية الكارثية، ويدعو جميع الدول إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في ذلك الصدد.

ما فتئت نيجيريا فخورة بالعمليات التي أدت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية ودخولها حيز النفاذ. وتتمتع المعاهدة بشرعية فريدة في تعزيز الهدف العالمي المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. ونيجيريا ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ المعاهدة وستواصل المشاركة البناءة من أجل تحقيق عالميتها.

وتود نيجيريا أن تبرز جهود مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح من حيث إسهامه في تدابير نزع السلاح والتحديات المستقبلية الأخرى على الصعيد العالمي.

ويلحظ وفدي المساهمة القيمة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا على أساس الملكية الأفريقية. ويتعهد وفدي بالعمل بصرامة من أجل الوفاء بولاية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، كما أبرزته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح.

ويشدد وفد نيجيريا على أهمية استمرار احترام الحق الثابت في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ويسلط الضوء بشكل قاطع على أهمية منع تسليح الفضاء الخارجي للحفاظ على السلام والأمن لصالح البشرية. ولا تزال نيجيريا ملتزمة باستخدام قدراتها في مجال علوم الفضاء لأغراض التنمية، وتحقيقاً لهذه الغاية، شرعنا في عدة مشاريع إنمائية، ومنها مؤشر حساسية التصحر وتحليل عدم التماثل السكاني وتقييم انبعاثات الكربون. وتؤمن نيجيريا إيماناً راسخاً بأن تكنولوجيا الفضاء تنطوي على إمكانات هائلة لمنفعة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. لذلك، هناك حاجة إلى

يؤدي إلى توافق في الآراء والنتائج المرجوة. إن نيجيريا على استعداد للمشاركة بهمة وعلى نحو بناء مع جميع الأطراف للتوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات الموضوعية المتعلقة ببنود جدول أعمال الهيئة.

وتشدد نيجيريا على أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ويود وفد بلدي أن يشدد على أن الهيئة بحاجة إلى تبسيط وتحسين أساليب عملها لتمكينها من تنفيذ ولايتها.

وتكرر نيجيريا الإعراب عن قلقها العميق جراء النهج الذي تتبعه الدول الحائزة للأسلحة النووية إزاء تعهداتها في مجال نزع السلاح النووي وعدم التزامها بتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية، وفقاً لالتزاماتها القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة. وهذا يحمل وفدي على أن يؤكد من جديد أهمية الاستنتاج الذي خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع بأن هناك التزاماً قائماً بالسعي بحسن نية وإلى إجراء مفاوضات تقضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وكذلك فتوى محكمة العدل الدولية لعام 1996 بشأن هذا الموضوع.

لذلك، تدعو نيجيريا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي وتنفيذ التعهد القاطع الذي قدمته في عام 2000، والذي كررت تأكيده أيضاً في عام 2010، بتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية هو القضاء التام عليها.

ويشدد وفد بلدي على أن عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتوقف على الامتثال الصارم لركائزها الثلاث: نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويعرب وفدي عن خيبة أمله إزاء الفشل المتتالي للمؤتمرين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في اعتماد وثيقة ختامية تحظى بتوافق الآراء، على الرغم من المشاركة البناءة لعدة دول أطراف في المعاهدة. وينبغي أن يكون هذا الفشل حافزاً

وحتى مع اعتراف الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بأن الحرب النووية لا يمكن كسبها وبالتالي لا ينبغي خوضها، فمن الواضح أن الخطاب النووي زاد من تصور التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وهو تهديد للحياة كما نعرفها. ويعني ذلك أن السياق الدولي الحالي يتسم بتهديدات للسلام والأمن، والمواجهة، والنزاعات المسلحة، والهجمات الإرهابية المتكررة. والأكثر وضوحاً من ذلك أننا نواجه خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي أطراف فاعلة من غير الدول أو احتمال وقوع حادث نووي كبير.

ومن غير المعقول أنه بينما يستمر ازدياد الإنفاق على تطوير الأسلحة أو تحديثها، رأينا في مختلف المحافل أنه لا توجد موارد كافية للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه شعوبنا، مثل الجوع والفقر والمرض. علاوة على ذلك، وفي سياق الجهود الدولية للتصدي لهذه التهديدات، في آب/أغسطس 2022، أثناء انعقاد المؤتمر العاشر لأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، من المؤسف أن نرى، بعد أربعة أسابيع من المفاوضات، أنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء. وفي جنيف، لم يسمح مؤتمر نزع السلاح فقط للمراقبين بالمشاركة بنشاط في المؤتمر، مما حد من عرض مختلف الاهتمامات والقدرات، بل لم يتمكن أيضاً من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل، مما منعه من بدء مداولات موضوعية وإطالة حالة الجمود التي طال أمدها.

ولهذا السبب، أود أن أكرر البيان الذي أدلى به الأمين العام في المؤتمر في 26 شباط/فبراير، والذي طلب فيه إصلاح هذه الهيئة وشدد على أن الشلل والجمود اللذين اتسمت بهما غير مقبولين. وفي ضوء ذلك، يؤكد وفدي مجدداً أهمية هذا المنتدى بوصفه الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتتيح لنا هيئة نزع السلاح فرصة لمناقشة مسائل محددة في مجال نزع السلاح بهدف التوصل إلى توصيات ملموسة لتقديمها إلى الجمعية العامة خدمة لمصالح البشرية.

لا بد من أن نحقق نتائج ملموسة في الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح. من هنا، نحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة

تعزيز الوصول المتكافئ وغير التمييزي إلى الفضاء الخارجي، بصرف النظر عن مستويات التنمية الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو العلمية.

ويؤكد وفدي مجدداً أهمية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بإبرام صك ملزم قانوناً يكمل الإطار القانوني الدولي بطريقة تسمح باستكشاف الفضاء الخارجي على قدم المساواة استناداً إلى مبدأي عدم تملك الفضاء الخارجي واستخداماته في الأغراض السلمية، وفقاً لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس التي تنظم الأنشطة الفضائية.

ويرحب وفد نيجيريا باعتماد موضوع الفريق العامل الثاني. ونحن نرى أن التكنولوجيات الناشئة تمثل منصة محتملة للتنمية المستدامة. ومع ذلك، سترز حاجة إلى بذل جهود متفانية لتجنب زيادة تهميش الدول النامية، لا سيما في القارة الأفريقية، من خلال العواقب غير المقصودة للتكنولوجيات الجديدة والناشئة. وينبغي أن يركز هذا العمل على النهج الشاملة وبناء القدرات. وينبغي للجهود المتعددة الأطراف أن تعطي أولوية أيضاً لنزاهة وموضوعية الخوارزميات لتفادي مخاطر أي تأثير غير مقصود للذكاء الاصطناعي يتمثل في التصنيف والتمييز العنصريين.

في الختام، إننا إذ نبدأ الدورة الموضوعية لعام 2024، لا يزال وفدي يأمل أن تتحلى الدول الأعضاء بالمرونة عندما نبدأ المداولات في الأيام المقبلة.

**السيدة سوسا - موراليس (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية):** في البداية، أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتوجيه دفعة أعمال هيئة نزع السلاح. وأود أيضاً أهني جورجيا والسلفادور اللتين تتراسان الفريقين العاملين. وبوسعي أن أؤكد لكم أنه يمكنكم في تسيير عملكم التعويل على دعم غواتيمالا وتعاونها الكاملين.

لقد ازدادت المخاطر النووية في جميع أنحاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية. والدليل على ذلك أنه، وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، جرى تحديث كبير للترسانات النووية، في عام 2023، وبلغت النفقات الإجمالية 2,2 تريليون دولار. وهذا مصدر قلق بالغ جداً لأن غياب العمل، في العالم الذي نعيش فيه اليوم، أدى إلى اقترابنا من كارثة نووية محتملة أكثر من أي وقت مضى.



عدم ازدواجية الجهود، كما حدث في العمليات السابقة. ونود أيضا أن نذكر جميع الدول بأنه ينبغي استخدام هذه التكنولوجيات للأغراض السلمية والصالح العام للبشرية عن طريق تعزيز التنمية المستدامة لجميع البلدان، بصرف النظر عن مستوى تطورها العلمي والتكنولوجي. وأخيرا، أكد مجدد أن المجتمع الدولي يواجه تحديات في جهوده الرامية إلى تعزيز عمله من أجل السلام. ويتطلب ذلك، أولاً وقبل كل شيء، ظهور التصميم السياسي في مجتمع الأمم ومجموعة من الإجراءات الملموسة التي يمكن التحقق منها استنادا إلى جدول زمني محدد لمساعدتنا على الانتقال من الأقل إلى الأفعال. بوسعكم يا سيادة الرئيس الركون إلى أن وفدي سيسهم بطريقة بناءة في مداولات الأفرقة العاملة التي أنشئت لهذه الدورة من المؤتمر.

**السيد كالمار (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** أولاً، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة، وأن أؤكد لكم دعم وفدي في أداء مهامكم. وأود أيضا أن أهنئ رئيسي الفريقين العاملين، جورجيا والسلفادور، وأتمنى لهما النجاح في تيسير عمل فريقيهما.

إن أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، كما تم تحديدها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح في عام 1978، تتبع من وظيفتها داخل الآلية الدولية لنزع السلاح، في جملة أمور، منها النظر في عناصر برنامج شامل لنزع السلاح. ولتنفيذ تلك الولاية بفعالية، من الواضح أنه يجب على الهيئة أن تقدم توصيات مع تحقيق التوازن الأساسي بين ما نسعى إلى تحقيقه وما هو معقول، بالنظر إلى الظروف العالمية والإقليمية السائدة.

وفي هذا الصدد، تعتقد إسرائيل أن على المجتمع الدولي أن يركز في المقام الأول على الامتثال، وهو ركيزة من ركائز تحديد السلاح وإدارة نزع السلاح. إن التطلع إلى تطوير آليات جديدة، بدون التنفيذ الكامل للآليات القائمة والامتثال لها، لا يرقى إلى معالجة العديد من التحديات الأمنية العالمية الحالية والمستقبلية.

وتقدّر إسرائيل مساهمة الآليات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في عدم الانتشار العالمي. ومن أجل الحفاظ على الاستقرار

للالسلاح النووية، على إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللازمة. وتأمل غواتيمالا أن تتمكن من وضع الأسس اللازمة لضمان الاختتام الناجح لتلك العملية. إن غواتيمالا إذ تأخذ ذلك في الاعتبار، تتبقي على التزامها بتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهي من أشد الداعين إلى نزع السلاح العام والكامل والقابل للتحقق. ونحن مقتنعون بأن التعايش في عالم خالٍ من الأسلحة النووية أمر ممكن، وأن تحقيق السلام والأمن الدوليين بدون اللجوء إلى الردع النووي ليس ضرورة أخلاقية فحسب، بل هدف يمكن تحقيقه تماشياً مع المبادئ والمقاصد التأسيسية للأمم المتحدة.

وعلى هذا المنوال، من دواعي الفخر الكبير لبلدي أن يكون طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، وكانت بمثابة نموذج لمعاهدات أخرى مماثلة. وزيادة على ذلك، فإن إنشاء هذه المنطقة تذكير للقوى النووية بأن منطقتنا ترفض هذه الأسلحة. كما نؤكد من جديد موقفنا بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزز ركائزها الثلاث: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

أما فيما يتعلق بموضوع الفريق العامل الثاني، بشأن التفاهات المشتركة المتصلة بالتكنولوجيات الناشئة في سياق الأمن الدولي، فإن غواتيمالا متفائلة بإمكانية تناول موضوع ينطوي على إمكانية تحفيز تقدم البشرية، ولكن ينبغي أيضا أن يكون موضوع نقاش مستفيض للحد من آثاره السلبية المحتملة على الصعيد العالمي. ونحن ندرك الأهمية التي ستكتسبها مداولاتنا في تحقيق فهم مشترك لهذه التكنولوجيات لأنه يترك أثارا أخلاقية وقانونية ومعنوية وتقنية، فضلا عن تأثيرها الإيجابي المحتمل على السلام والأمن الدوليين.

ويقر بلدي بالجهود التي تبذل في منتديات أخرى بشأن التكنولوجيات الناشئة، ويأمل أن تسهم المداولات داخل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة إسهاما إيجابيا في هذا المنتدى وفي

غاية الأهمية معالجة استمرار استخفاف بعض دول المنطقة بالتزاماتها. ولا يمكن التسامح مع عدم الامتثال ويجب التصدي له، ويجب مساءلة الدول عن انتهاكاتها.

وفي المناقشات المقبلة، من المرجح أن نسمع - كما سمعنا من قبل - بعض البلدان تعرب عن رأيها فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتلك المبادرة هي أولاً وقبل كل شيء مسألة إقليمية وليست عالمية. وبالنظر إلى أن هيئة نزع السلاح تشكل إطاراً عالمياً فإنها ليست المكان المناسب لتناول تلك المسألة.

وعلاوة على ذلك، تُظهر التجارب المستقاة من مناطق أخرى في العالم أنه لا يمكن وضع أي إطار للأمن الإقليمي إلا إذا كان منبثقاً من الرغبة السياسية المتبادلة بين جميع الأطراف في العمل مع بعضها البعض. ويجب أن يراعي هذا الهيكل الإقليمي الشواغل الأمنية لكل دولة وأن يعكس الترتيبات التي تتوصل إليها جميع دول المنطقة بحرية، على النحو المنصوص عليه في تقرير هيئة نزع السلاح لعام 1999 (A/54/42) الذي يتضمن مبادئ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومبادئها التوجيهية. وبدون التقيد بتلك المبادئ الراسخة لن يوجد أساس مفيد للحوار فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

إن المبادرات ذات الدوافع السيئة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تتعارض مع المبادئ التوجيهية والمبادئ الراسخة التي كانت أساساً لمناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، وهي غير مفيدة. فلن تشارك إسرائيل في عملية مصطنعة تتجاوز الممارسة المعمول بها.

إن التكنولوجيات الناشئة حاسمة للتنمية البشرية، وتوفر فرصاً هائلة، وهي نتاج الابتكار الاجتماعي والاقتصادي ومحفز له. إنها مضاعفات قوة يمكن أن تساعد البشرية عبر مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك الأمن الغذائي وتغير المناخ. وتتطور هذه

الاستراتيجي، من الضروري معالجة عدم التقيد المنهجي بالمعايير والالتزامات الدولية لنزع السلاح. ولا يزال الشرق الأوسط، على نحو خاص، يعاني من ثقافة عدم الامتثال طويلة الأمد. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى يومنا هذا، وقعت في الشرق الأوسط أربع حالات من حالات الانتهاكات الجسيمة الخمس لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ.

ما برحت الأنشطة النووية لإيران وسورية ملفاً مفتوحاً لكي تبت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد انتهكت هاتان الدولتان الطرفان في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعاهدة عن علم وعمد. إن سلوك إيران طوال السنوات الماضية - التي واصلت فيها تحت ستار المفاوضات الجارية إحراز تقدم سريع في قدراتها النووية، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم إلى درجة تقترب من درجة صنع الأسلحة - يشير إلى أنها لم تتخلّ أبداً عن سعيها وراء الآفاق النووية العسكرية. وتمثل إيران تهديداً واضحاً ومباشراً لنظام عدم الانتشار النووي العالمي وللامن العالمي.

وفي 4 آذار/مارس، ذكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، غروسي، أنه لم يُحرز أي تقدم في حل المسائل غير المحسومة المتعلقة بالضمانات وأن إيران لم تتمكن من تقديم تفسيرات موثوقة تقنياً لنشاطها النووي. ولنتذكر أن هذا نظام دعا مراراً وتكراراً إلى الإبادة الكاملة لإسرائيل. أما الذين يشكون في عزمها، فيتعين عليهم ألا ينظروا إلى أبعد من تمويل إيران وتدريبها للجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط، بما في ذلك حماس، التي ارتكبت مذبحه الإبادة الجماعية في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وفيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، يكمن التحدي الخطير في ذلك، إذ على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي، ما برحت سورية تسعى إلى تعزيز تطوير وإنتاج الأسلحة الكيميائية في الوقت الذي نتحدث فيه. ويتفاقم هذا التهديد بشكل أكبر بسبب الخطر الوشيك لانتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات فاعلة من غير الدول. في

آلاف المواطنين الناطقين بالروسية في دونباس وسخر منهم. وطوال تلك السنوات، سعت روسيا إلى إقناع الغرب بالتوقف عن دعم الأعمال الإجرامية للسلطات الأوكرانية وحل النزاع سلمياً. ومع ذلك، وكما اتضح، فقد كانت للغرب ومحميه أهداف مختلفة تماماً في كييف.

إن العملية العسكرية الخاصة أساساً قانونياً متينا. فقد أُطلقت بناء على طلب رسمي من الحكومتين السياتيتين لجمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية استناداً إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على الحق في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس. وأذكر أنه اعتباراً من 24 شباط/فبراير 2022، كانت كلتا الجمهوريتين تتمتعان بالفعل بوضع الدول ذات السيادة المعترف بها. والآن، تجسيدا للإرادة الحرة للسكان الذي يعيشون في جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية، كما هو معروف، فإن هاتين الجمهوريتين تشكلان جزءاً من الاتحاد الروسي. وعليه، فإن الهدف الرئيسي للعملية العسكرية الخاصة هو حماية شعبنا، علاوة على قمع التهديدات التي تواجه أمن بلدنا النابعة من الأراضي التي تسيطر عليها كييف. ومن المهام ذات الأولوية استعادة حقوق اللغة الروسية وفقاً للالتزامات الدولية لكييف علاوة على استئصال الفكر النازي.

وفيما يتعلق بمسألة انتهاك الجيش الروسي لقواعد القانون الدولي الإنساني أثناء تنفيذ العمليات العسكرية، فإن جنودنا المشاركين في العملية لديهم أوامر قاطعة بتجنب الهجمات والضربات على البنى التحتية المدنية. لا يتعرض للهجمات سوى المنشآت العسكرية والبنى التحتية ذات الصلة ومخزونات المعدات وعناصر القوات.

وفي الوقت نفسه، فإن الجيش الأوكراني، ونود نؤكد على تلك النقطة تحديداً، يتصرف على نحو مخالف تماماً إذ يستخدم المدنيين دروعاً بشرية. وتضع الكتائب الأوكرانية أسلحة ثقيلة في المناطق السكنية، بالقرب من المدارس والمستشفيات ورياض الأطفال. ونظراً لعدم تحقيقها أي نجاح في ساحة المعركة على خط التماس مع الجيش الروسي، فإنها تقصف بانتظام مناطق سلمية في بيلغورود ودونيتسك وغيرها من الأراضي الروسية الحدودية، وترتكب أيضاً أعمالاً إرهابية أخرى في روسيا. وهناك الآلاف من الوثائق التي تقدم أدلة على ذلك.

التكنولوجيات بوتيرة سريعة، مما يتيح العديد من الفرص بينما يثير أيضاً تحديات وشواغل. وتتطلب طبيعتها المبتكرة وتعقيدها التكنولوجي ونطاقها الواسع من التطبيقات أن تُؤخذ الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الوطنية في الاعتبار أثناء انتشارها. وبما أن التكنولوجيا محايدة، ينبغي للدول أن تسعى جاهدة إلى الاتفاق على تفاهات مشتركة يمكن من خلالها استخدام التكنولوجيا الناشئة بمسؤولية.

نعتقد أن اتباع نهج شامل في مناقشاتنا في الأسابيع المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار مختلف تحديات الامتثال التي نواجهها اليوم، أفضل سبيل لهيئة نزع السلاح لتحقيق ولايتها بالكامل والتقدم نحو تحقيق الأمن والازدهار على الصعيد العالمي. وتأمل إسرائيل في نجاح المداورات في الدورة العامة للهيئة لهذا العام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في الكلام ممارسة لحق الرد.

**السيد جوكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** يرفض الاتحاد الروسي رفضاً قاطعاً جميع الاتهامات الكاذبة والتي لا أساس لها من الصحة. فعلى الرغم من كل مساعينا لإعادة المناقشة إلى مسار بناء، تواصل وفود الدول الغربية تعميم بيانات استغراقية منفصلة عن الواقع بشأن موضوع العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا. وهذه البيانات لا علاقة لها بولاية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وجدول الأعمال الذي اتفقنا عليه.

وبالنسبة للبطلين في تقم موقفاً، نحن على استعداد لتكرار أن هناك أسباباً واضحة لم نترك لنا خياراً سوى استخدام القوة العسكرية لحماية الأشخاص الذين يعيشون في شرق أوكرانيا من طغيان النازيين الجدد. وقدمت القيادة الروسية توضيحات مفصلة عنها. كذلك تكلمنا عن هذا الأمر مراراً وتكراراً في العديد من المحافل الدولية.

أود أن أذكر بأن المواجهة المسلحة الحالية سبقها انقلاب مدعوم من الغرب في عام 2014، أثار أزمة واسعة النطاق ونزاعاً مدنياً داخلياً في ذلك البلد. وأرسلت كييف قوات نظامية ضد المدنيين في الجنوب الشرقي الذين لم يقبلوا ما يسمى بثورة الكرامة. وعلى مدار ثماني سنوات قبل بدء العملية العسكرية الخاصة، قتل نظام كييف

وفيما يتعلق بالادعاءات الباطلة حول انتهاك روسيا لمذكرة بودابست، نشير إلى أن المذكرة تشكل جزءاً من مجموعة من الاتفاقات جاءت في شكل إعلان سياسي لتفرض التزامات على جميع المشاركين على قدم المساواة. وقد امتثلت روسيا امتثالاً صارماً لتلك الوثائق بعد التوقيع عليها. بيد أن الدول الغربية، التي سعت على مر التاريخ إلى انتزاع أوكرانيا من روسيا إلى الأبد، تجاهلت عمداً سيادة ذلك البلد الشاب شديد التنوع، ومن ثم شديد الهشاشة. لقد تدخلت الدول الغربية بشكل سافر في الشؤون الداخلية والخارجية لكيف بكل الطرق، وفرضت مستقبلاً غربياً لا جدال فيه. ورغم المركز المحايد الذي كانت أوكرانيا تتمتع به في البداية، فقد جرتها الدول الغربية إلى مخططات ترمي إلى تشكيل كتلة جماعي ضد روسيا ولعبت بخبث على وتر كراهية روسيا والنزعة القومية لدى جزء صغير من السكان.

وعندما واجه الغرب صعوبات في تنفيذ تلك المخططات، رفع الرهان بدرجة كبيرة ويسر الانقلاب الدموي الذي أشرنا إليه بالفعل. وتسبب المتطرفون الذين استولوا على السلطة في كيف في اندلاع أزمة حادة داخل البلد. وبعد أن رفضوا الاعتراف بمصالح جزء كبير من المجتمع الأوكراني، قاموا في النهاية بتقسيمه؛ وأثار ذلك تساؤلات حول كون أوكرانيا ذاتها دولة موحدة ومكتملة الأركان وقادرة على البقاء.

تعرضت اتفاقيات عام 1994 للتقيؤ جراء المسار المزعزع للاستقرار الذي تنتهجه واشنطن وحلفاؤها نحو التوسع الجامح لمنظمة حلف شمال الأطلسي والتطور العسكري السياسي في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي على حساب المصالح الأمنية الأساسية لروسيا. ويتعارض ذلك بشكل جوهري مع مضمون مجموعة وثائق بودابست، التي تتضمن أحكاماً مماثلة لمبدأ تحقيق الأمن على قدم المساواة وبشكل غير قابل للتجزئة وتجسد الالتزام بالمبادئ الجماعية لبناء هيكل الأمن الأوروبي.

ولم تمتثل كيف نفسها للالتزامات بودابست، لا سيما تلك التي تضمنت التصدي لنمو النزعة القومية العدوانية والمغالاة في الوطنية. وحظيت النزعة القومية في كيف بتشجيع علني، بما في ذلك في

ونذكر هنا إن أغايات وأهداف العملية العسكرية الخاصة التي حددها الرئيس الروسي ستتحقق. ويمكن للجميع التأكد من ذلك.

أما بالنسبة للاتهامات التي توجهها الدول الغربية لروسيا فيما يتعلق بالتهديدات باستخدام الأسلحة النووية، فنود أن نذكر أنها ليست سوى عنصر آخر من عناصر الحملة الشرسة المعادية لروسيا. لقد حددت المبادئ التوجيهية العقائدية الروسية في مجال الردع النووي بوضوح شديد، وهي لا تتيح أعمال تفسيرات فضفاضة علاوة على طابعها الدفاعي البحت. ولا تتجاوز البيانات الرسمية التي تدلي بها روسيا بشأن هذه المسألة تلك المبادئ التوجيهية وتتماشى تماماً مع التزامات بلدنا الدولية.

إن الحالة في مجال الأمن الدولي تتدهور حالياً. والغرب هو المسؤول عن اندلاع أزمة خطيرة في أوروبا تشارك فيها قوى نووية. وقد سمعنا أكثر من مرة الخطاب العدواني للعواصم الغربية. وإزاء تلك الخلفية، اضطر المسؤولون الروس عدة مرات إلى تناول مسألة تصاعد المخاطر الاستراتيجية، ومن ثم الخطر النووي.

وكانت تلك التصريحات موجهة بوضوح إلى الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. فقد هدد توسعهما العدائي، المتمثل في إنشاء معقل معاد لروسيا في أوكرانيا - وهو ما تحدثت عنه في وقت سابق - بمصالح روسيا الأساسية. ويتأرجح الغرب على شفا الدخول في صدام عسكري مباشر بإعلانه عن هدفه المتمثل في إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا والانخراط بشكل أكبر في المواجهة. ويزيد ذلك من خطر نشوب نزاع مسلح بين القوى النووية، الأمر الذي التزمت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بمنع حدوثه، وفقاً للبيان المشترك الصادر في 3 كانون الثاني/يناير 2022. ويبدو أن الولايات المتحدة وحلفاءها يعتقدون أن بإمكانهم السيطرة على التصعيد تحت أي ظرف من الظروف وممارسة الضغط على روسيا من دون أن تلحق بهم أية أضرار. وهذا وهم خطير ينطوي على عواقب كارثية. إنه لب ما نبعث به من إشارات وتحذيرات للغرب. وليس هذا من قبيل لغة التهديدات، بل إنه المنطق التقليدي للردع.

لا مفر منه بغية حماية سيادتها وأمنها الوطني. وفي تحدٍ للتحذيرات الصارمة الصادرة عن حكومة بلدي والمطالب العادلة للمجتمع الدولي بوقف الاستفزازات العسكرية والتدريبات الحربية التي ترزعزع السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة، اختارت الولايات المتحدة إنفاذ أعمالها العدوانية المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو أكثر علنية.

وفي 13 آذار/مارس، أجرت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مرة أخرى مناورات عسكرية مشتركة ضخمة تحت مسمى "درع الحرية" تحاكي حرباً شاملة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد تضمنت المناورات توجيه ضربة مباغلة للقواعد الاستراتيجية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثل احتلال عاصمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالإضافة إلى الإطاحة بالسلطة وفقاً لما يسمى بخطة العمليات 5015. وعلاوة على ذلك، أدخلت الولايات المتحدة غواصات تعمل بالطاقة النووية وقاذفات قنابل استراتيجية إلى منطقة شبه الجزيرة الكورية، كما أنها تتكلم علانية عن نهاية نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويبين الواقع ميدانياً بوضوح أن الحلقة المفرغة للحالة المتفاقمة في شبه الجزيرة الكورية وحولها لا تعزى إلى أي طرف سوى الولايات المتحدة التي تصعد عمداً التوترات العسكرية بغرض خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام القوة.

ولذلك، لا يمكن لأحد أن يجادل في حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدفاع عن النفس وبناء قوتها الفعلية وردع الأعمال العسكرية العدوانية. وتشكل التدابير المضادة التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مواجهة التهديدات الأمنية من الولايات المتحدة وجمهورية كوريا استجابة معقولة وطبيعية ومدرسة تماماً. ويمكن السبيل الوحيد لمنع التوترات العسكرية في شبه الجزيرة الكورية وحولها من الدوران في حلقة مفرغة في أن تحدد الولايات المتحدة موقفها، على سبيل المثال من خلال التخلي عن التزامها بنشر أصول استراتيجية في شبه الجزيرة الكورية ووقف سلسلة المناورات المشتركة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أشكالها الراديكالية. وأصبح تمجيد المجرمين النازيين، الذين يُحتفى بهم بحرارة اليوم في برلمانات بعض البلدان الغربية، جزءاً من سياسة الدولة وأيديولوجيتها. وشارك متعصبون قوميون متطرفون في عمليات عقابية في شرق أوكرانيا، مما زاد من التصميم على القتال بين ذلك الجزء من السكان الذي يجل الانتصار على نازية هتلر وبانديرا. وأجبر سكان عدد من المناطق على ممارسة حقهم في تقرير المصير نتيجة لرغبتهم في الدفاع عن معتقداتهم ودعم مصالحهم الحيوية.

وهكذا، دُمرت وحدة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية أولاً وقبل كل شيء جراء سياسات كيف المدمرة وتدخلات الغرب الضارة. ولا تنطبق التزامات روسيا بموجب مذكرة بودابست على هذه الظروف. ولسنا ملزمين بالاعتراف بالانقلاب في أوكرانيا أو تخليها عن مركزها المحايد أو إجبار مناطق في ذلك البلد على البقاء جزءاً منها ضد إرادة السكان المحليين وليس بوسعنا أيضاً تجاهل التهديدات المتصاعدة النابعة من الأراضي الأوكرانية. ذلك هو الواقع الراهن الحقيقي لا المقلوب فيما يتعلق بتنفيذ مذكرة بودابست والحالة في أوكرانيا ككل.

**السيد مون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد على البيانات الاستفزازية التي أدلت بها اليوم وفود الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبولندا وأستراليا وبعض البلدان الأخرى .

يرفض وفد بلدي رفضاً قاطعاً تلك الادعاءات الباطلة التي لا أساس لها من الصحة، لأنها تشوه طابع التوتر الجيوسياسي في شبه الجزيرة الكورية وسياسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الرامية إلى تعزيز قدرتها الدفاعية الوطنية. لقد كانت الولايات المتحدة والدول التابعة لها، وليست جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، هي من أشعلت فتيل المواجهة العسكرية، مما أسفر عن تفاقم الحالة في شبه الجزيرة الكورية. فقد دأبت الولايات المتحدة على مدى عقود، منذ خمسينيات القرن الماضي، على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع جمهورية كوريا تتطوي على استخدام أصول نووية.

لقد اضطرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جراء التهديد والابتزاز الذي طال أمده باستخدام الأسلحة النووية إلى اتخاذ طريق



إن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية ذو طابع سلمي خالص وسيبقى كذلك إلى الأبد. وإيران عازمة، كما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مناسبات عديدة حتى الآن، على أن تظل ملتزمة تماما بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة. يجب علينا أن نعطي الأولوية في مداولاتنا للتهديدات الحقيقية، وتحديدًا عدم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبرنامج الأسلحة النووية للنظام الإسرائيلي. وعلينا أن نتجنب الانسياق وراء مزاعم باطلة لا أساس لها من الصحة، لا سيما تلك المتعلقة ببرنامج إيران النووي السلمي.

فترك الاتهامات التي لا أساس لها ليست سوى محاولة أخرى يقوم بها النظام الإسرائيلي وحلفاؤه لصرف انتباه المجتمع الدولي عن الفظائع الشنيعة وأعمال الإبادة الجماعية التي يواصل نظام الفصل العنصري ارتكابها ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ويواصل النظام، بدعم من حكومة الولايات المتحدة، تكديس كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل دون أن يكون طرفا في أي صك دولي ملزم قانونا لنزع السلاح أو خاضعا لأي ضمانات أو آلية للتحقق. لقد دأب النظام الإسرائيلي على انتهاك القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان بشكل سافر لأكثر من سبعة عقود، بما في ذلك الانتهاكات الصارخة التي سُجلت خلال الأشهر الستة الماضية. وتشمل تلك الانتهاكات القصف العشوائي بالقنابل والقذائف لقطاع غزة والعقاب الجماعي للفلسطينيين وعمليات التهجير القسري ونقل المدنيين والاستهداف المتعمد للمدنيين، لا سيما النساء والأطفال، علاوة على البنية التحتية المدنية، واستخدام التجويع سلاحا من خلال قطع الإمدادات عن المدنيين في غزة،

وأود أن ألفت انتباه الهيئة إلى الهجوم الشنيع الذي شنه النظام الإسرائيلي اليوم على القسم القنصلي في السفارة الإيرانية في العاصمة السورية، دمشق، الذي أسفر عن مقتل وإصابة عدة أشخاص، والذي يشكل انتهاكا صارخا للأنظمة الدولية، لا سيما اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. وعلاوة على ذلك، ارتكب النظام الإسرائيلي

ومن المؤسف جدا أن بعض البلدان، بما في ذلك بلدان الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان الغربية الأخرى، تغض الطرف عمدا عن المناورات العسكرية العدوانية والاستفزازية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، في اتباع أعمى لسياسة الولايات المتحدة الشائنة والعدائية. وتلك الدول، ومنها أستراليا، ليست مؤهلة للتكلم عن مسائل عدم الانتشار، لأنها تهدم النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية من خلال إنفاذ الشراكة الأمنية الثلاثية المعروفة باسم أوكوس، على الرغم من الاحتجاجات القوية لبلدان المنطقة. وتجسد حججهم غير المنطقية والعبثية بشأن تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقدراتها الوطنية الدفاعية عقلية بالية وازدواجية في المعايير إلى درجة تجعلنا نتساءل عن الفاعل وليس عن الفعل. ونحث الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تتبع بشكل أعمى سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف ما توجهه من اتهامات لا أساس لها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا كانت مهتمة حقا بالمشاركة في حل مسألة شبه الجزيرة الكورية.

ونكرر إن موقفنا واضح. إن سياسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بتعزيز قدراتها النووية تهدف إلى ردع التهديدات النووية للولايات المتحدة ومنع نشوب الحرب وحماية الأمن الدائم للدولة والسلام والاستقرار الإقليميين بكل الطرق وفي كل مكان. وسنستمر في بناء قوة استراتيجية من نوع أكثر تقدما لاحتواء أي تهديد والسيطرة عليه، بما في ذلك التهديد النووي الذي تشكله الولايات المتحدة وأتباعها، إلى جانب اتخاذ تدابير مضادة فورية وساحقة وحاسمة.

**السيد رحيمي مجد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):**

طلبت الكلمة لممارسة حق وفد بلدي في الرد على المزاعم التي لا أساس لها من الصحة والشواغل غير المبررة التي أثارها بعض الوفود، لا سيما وفود لاتفيا وبولندا والاتحاد الأوروبي وأستراليا والولايات المتحدة والنظام الإسرائيلي، بشأن برنامج إيران النووي أو برنامج قذائفها الدفاعية. وإذ أرفض تلك الاتهامات رفضا قاطعا، أجد لزاما عليّ أن ألفت انتباه الهيئة إلى بعض الحقائق المهمة، وهي كالتالي.

هجمات إرهابية عديدة ضد علماء نوويين وبادر بتنفيذ عدد من الهجمات التخريبية استهدفت منشآت نووية. في انتهاك لالتزاماتها الدولية لا أساس له من الصحة على الإطلاق ومرفوض رفضا قاطعا.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا موقفنا المعروف جيدا من الأزمة الأوكرانية. ما فتئت جمهورية إيران الإسلامية تتخذ موقفا حياديا منذ بداية النزاع في أوكرانيا، ولم يطرأ تغيير على ذلك الموقف المبدئي. وعلاوة على ذلك، فقد دأبت إيران على الدعوة إلى السلام والوقف الفوري للأعمال العدائية في أوكرانيا، ولا تزال تفعل ذلك. وعليه، فإن أي ادعاء يتعلق بتورط إيران في بيع الأسلحة أو تصديرها أو نقلها للرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد سجل متكلمان آخران اسميهما لممارسة حقهما الرد: دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية. بيد أن الأمانة العامة أبلغتني مع الأسف أنه يتعين علينا إنهاء الجلسة في تمام الساعة السادسة مساء. وأؤكد لهذين الزميلين أن وفديهما سيكونان على رأس قائمة المتكلمين في أول فرصة تتاح غدا للإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد.

رُفعت الجلسة الساعة 18/00.